

مساهمات القطاع الفلاحي في التنمية المحلية في الجزائر ولاية معسكر نموذجا

د. بوسعدة سعيدة ، أ. مستوي عادل
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر 3

الملخص:

لقد أصبحت التنمية الاقتصادية مسألة اجتماعية وسياسية تحتل مكانا بارزا في الأمور العالمية، كذلك غدت دراسة التنمية المحلية ومشاكلها تحتل اليوم مركز الصدارة في النقاش العالمي والإقليمي، إذ أن غالبية بلدان العالم الثالث -على غرار الجزائر- عانت من نكسات متكررة لجهودها المبذولة في تنشيط تنميتها المحلية المدعومة، فلا بد لهذه البلدان من الاعتماد على مواردها وإمكانياتها الخاصة لتعزيز تنميتها خاصة في المناطق الريفية.

حيث أصبحت المشكلة الرئيسية تتمثل في تحريك الموارد المحلية واستعمالها بفعالية، من خلال إستراتيجية «التنمية من القاعدة إلى القمة»، كما تقتضي التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعددة الجوانب أن يعاد التأكيد مجددا على القطاعات المحركة لها ولعجلة النمو على غرار القطاع الفلاحي.

إذ يعتبر هذا الأخير المحرك الأساسي لأية تنمية كانت خاصة المحلية منها وذلك لكونه قطاع إنتاجي من جهة، وقطاع تمويلي من جهة أخرى، وكذلك قطاع تمويني لبقية القطاعات.

الكلمات المفتاحية: السياسات الفلاحية، التنمية المحلية، القطاع الفلاحي، التشغيل.

Résumé:

Le développement économique est une affaire politique et sociale, et l'étude du développement local et ses problèmes occupe une place centrale dans les débats mondiaux et régionaux, car la plupart des pays du tiers monde -comme l'Algérie- ont subi des échecs répétés dans le domaine du développement locales subventionné, ces pays doivent compter sur leurs propres ressources pour renforcer leurs développement,

notamment dans les zones rurales.

Le principal problème figure dans la mobilisation des ressources locales et leur utilisation de façon efficace, à travers une stratégie de développement de la base au sommet. le développement économique multi forme consiste à valoriser les secteurs considérés comme moteur de croissances tel que le secteur agricole.

En effet, Ce dernier (le secteur agricole) est considéré comme le moteur principal de tout développement notamment local, et ce vu qu'il est un secteur productif d'un part, et un secteur financier et approvisionneur pour le reste des secteurs d'autre part

Mots clés: politiques agricoles, le développement local, le secteur agricole, l'emploi

تمهيد:

يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة في اقتصاد أي بلد، حيث يمثل هذا القطاع الركيزة الأساسية للتنمية المحلية بأبعادها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية وذلك باعتباره دعامة أساسية للقاعدة الاقتصادية لتلك التنمية؛ خاصة الريفية منها، لاسيما من خلال استثمار الموارد الطبيعية المتاحة، توفير فرص التشغيل، وتوفير المواد الأولية للتصنيع والصناعة الغذائية، بالإضافة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.

والعكس، أي عدم فعالية القطاع الفلاحي سوف يكلف اقتصاد البلد الكثير، فالفاتورة الغذائية تزداد ثقلا نتيجة لتزايد استيراد المواد الغذائية، والتي تشكل بدورها عائقا ماليا في وجه نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى. وعليه فأى غياب أو ضعف في السياسة الزراعية لأي بلد سوف يؤدي إلى ركود اقتصادي.

من هذا المنطلق، وبهدف النهوض بالفلاحة الجزائرية انتهجت الدولة عدة سياسات في هذا المجال ضمن مخططات التنمية المحلية لتحسين الوضع الاقتصادي لاسيما من خلال توفير فرص التشغيل، تحسين ميزان التجاري عن طريق تحقيق الاكتفاء الغذائي وزيادة عائدات الصادرات الفلاحية وتوفير فرص الاستثمار والتنمية، ومن هنا تدخل الفلاحة كأحد العناصر الأساسية لمساهمات التنمية المحلية في الجزائر، وعليه يمكن صياغة إشكالية هذا البحث في السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم القطاع الفلاحي في تحقيق أهداف التنمية المحلية في الجزائر؟

- تقودنا هذه الإشكالية للإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:
- ما هي أهم السياسات الفلاحية التي مربها القطاع الفلاحي في الجزائر؟
- ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية المحلية في الجزائر؟
- ما هو واقع التجربة الفلاحية المحلية لولاية معسكر وما هو دورها التنموي؟

أولا: القطاع الفلاحي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الحالية.

لقد أعطت الحكومة الجزائرية بعض الأهمية للقطاع الفلاحي، حيث رسمت خطة عملية ترمي إلى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي، وذلك عن طريق تشجيع القطاع الفلاحي وتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين، وعليه شهد القطاع الفلاحي في الجزائر تحولات وفق البرامج الاقتصادية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة (2013-1990) وذلك كما يلي:

1 - السياسات الفلاحية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة (2013-2000):

لقد اتخذت الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة (خلال الفترة 2013-2000) مجموعة من الإجراءات، التشريعات والقوانين للنهوض بالقطاع الفلاحي، وهي تمثل في نفس الوقت

أسلوب إدارة الدولة للقطاع الفلاحي في سبيل تحقيق أهداف محددة تضمنها كل من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الممتد على الفترة (2000-2004) و سياسة التجديد الفلاحي والريفي للفترة (2007-2013).

1.1 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004): يعتبر البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية إستراتيجية كلية تهدف إلى تطور وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري⁽¹⁾، ولقد بدأت الجزائر من خلال وزارة الفلاحة والتنمية الريفية تنفيذ هذا البرنامج منذ سنة 2000 تحت عنوان الأمن الغذائي الدائم، مباشرة من خلال الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بدون فوائد⁽²⁾.

إذ يهدف هذا البرنامج إلى التحسين المستديم لمستوى الأمن الغذائي الذي تصبو الدولة من خلاله إلى تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا، و تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وكذا تنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور وشتائل، والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، بهدف إحداث تنمية مستدامة. وتحسين مداخل وظروف معيشة الفلاحين، ترقية المنتجات ذات الامتيازات بهدف تصديرها فضلا عن حماية التشغيل الفلاحي وزيادة قدرات القطاع الفلاحي في خلق مناصب شغل⁽³⁾ وهذا كله بهدف تحسين وعصرنة القطاع الفلاحي.

ولقد تم توسيع هذا المخطط وإعطائه بعد ريفي أي انتقل من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2003-2007)⁽⁴⁾ عملا بمبدأ إدماج الأنشطة الأخرى من التنمية المحلية.

ويتمحور البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحين من أجل:

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع؛

- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتلك المهددة بالجفاف بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة، مع التركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية؛

- تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني كافة وكذلك المنتجات ذات الاستهلاك الواسع والمنتجات ذات المزايا النسبية والموجهة للتصدير. وكذا زيادة معدل نمو الفلاحة الصناعي؛

- الحفاظ على العمالة الفلاحية وزيادة طاقة الإنتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة مع تشجيع الاستثمار الفلاحي؛

- تحسين شروط الحياة والمداخل الفلاحية، والاستقرار السكاني؛

- تحسين الميزان التجاري الفلاحي والتحضير لاندماج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمي (الوحدة الأوروبية...)
- تحسين مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة والمسقية؛
- رفع نسبة التشجير من 11% إلى 14% في شمال البلاد⁽⁵⁾؛
- إعادة الاعتبار للأصل الطبيعي لمختلف مناطق البلاد، ومكافحة التصحر؛
- توسيع المساحة المخصصة للفلاحة عبر استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، حيث قدرت المساحة التي تم انجازها في المرحلة الأولى من هذا البرنامج بـ 600000 هكتار.
- من جهة أخرى ، يركز البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية بالإضافة إلى الإدارة الفلاحية والمعاهد التقنية، على مجموعة من المؤسسات الجديدة والتعاضديات الفلاحية . كما أن تنفيذه يتم وفق نظام تعاوني متجدد، إذ يتم تنفيذ المشاريع (تكثيف، تحويل الأنظمة الزراعية، استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز) بدعم من طرف صناديق خاصة (الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز).
- ولبلوغ الأهداف المحددة لبرنامج التنمية الفلاحية، فإن الوزارة الوصية بالقطاع عملت على تطوير عمليات تأطير وتنشيط البرامج عبر ما يلي:
- دعم وتطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف فروعها؛
- تكييف أنظمة الإنتاج الفلاحي؛
- استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز؛
- إعداد برنامج وطني للتشجير؛
- القيام بعملية استصلاح الأراضي بالجنوب.
- ولعل من أهم انجازات البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (2004-2000) ما يلي :
- توسيع مجالات الاستثمار الفلاحي بجميع الفروع الفلاحية النباتية منها و الحيوانية؛
- توفير البنى التحتية للمناطق الريفية كالكهرباء والطريق وغيرها ؛
- حماية الغابات وتوسيعها؛
- توسيع الأراضي الفلاحية والرعي وإنشاء شبكات الري وتصريف المياه ؛
- تقديم خدمات المساندة للإنتاج الفلاحي والمتمثلة في البحوث والإرشاد والتدريب؛
- المتابعة الصحية الحيوانية والنباتية ؛
- إنشاء الصناديق المدعمة للتنمية الفلاحية والتي نذكر منها: الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية ليتحول في سنة 2000 إلى الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، و الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي⁽⁶⁾.

1- 1 سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2007-2013): سياسة التجديد الريفي هي السياسة المنتهجة من طرف الدولة بغرض تحسين الأوضاع في الأرياف، حيث تركز سياسة التجديد الريفي على الأمن الغذائي للأسر الريفية وإعادة التوازن البيئي وتحسين ظروف حياة سكان الريف وكذا زيادة استقرارهم، وذلك باعتبارها محاور ذات أولوية في مجال التنمية الريفية.

لقد شمل إعداد سياسة التجديد الريفي خمسة مراحل هي⁽⁷⁾:

- المرحلة الأولى (2002-2003): تشخيص واستشارة (عرض ما تم من دراسات وسبر آراء وزيارات للميدان وحاجات وأمال السكان) و تم تقديم النتائج في مجلس الحكومة جويلية 2003؛

- المرحلة الثانية (2003- 2004): خبرة النتائج وصياغة مشروع الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة؛ المقدم من طرف الوزير المنتدب المكلف بالجماعات المحلية والوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، للولايات على مستوى الجماعات المحلية؛

- المرحلة الثالثة (2004- 2005): وتم فيها تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة على أساس تجريبي، و كذا إنجاز الولايات لإستراتيجياتها للتنمية الريفية المستدامة واستغلال معلومات المرحلة التجريبية؛

- المرحلة الرابعة (2006): وتم فيها عرض سياسة التجديد الريفي (الرهانات والمفاهيم والقوة والمبادئ والإجراءات والمقاربات وأدوات التنفيذ والمتابعة والتقييم والبرمجة)، على مجلس الحكومة في فيفري 2006 ، مع القيام بتنصيب اللجنة الوطنية للتنمية الريفية و48 خلية لتنشيط التنمية للولاية في مارس 2006 وإنجاز وثيقة « التجديد الريفي » في أوت 2006.

- المرحلة الخامسة (2006): تضمنت المصادقة على سياسة التجديد الريفي من قبل رئيس الجمهورية، وبداية تنفيذها مدخل 2007.

ولعل من أهم المبادئ التوجيهية التي جاءت بها سياسة التجديد الريفي ما يلي:

- دعم شروط التنمية المنسجمة والمتوازنة؛
- دعم الترابط الاجتماعي ومكافحة التهميش والإقصاء؛
- دعم التكاملية ما بين العمران والريف؛
- تنظيم التآزر ما بين المشاريع والبرامج وتعاضد جهودها؛
- إقحام المجتمع المدني ودعم السياسة التساهمية؛
- بناء المشاريع بشكل تصاعدي (من الأسفل إلى الأعلى)؛

- دعم عمليات اللامركزية بحيث لا تلحق ضررا بمن هو عرضة لذلك ولا سيما في المناطق الريفية النائية جدا؛
- دعم المساواة والعدل في الحصول على الموارد (الإعلام والتمويل والموارد الطبيعية).
- كما أن سياسة التجديد الريفي تتجسد عبر تنفيذ المشاريع الجوارية المندمجة للتنمية الريفية من خلال أربعة أهداف رئيسية تتمثل في:
- عصرننة القرى والأرياف والبوادي؛
- تنويع الأنشطة الاقتصادية؛
- حماية وتثمين الموارد الطبيعية؛
- حماية وتثمين التراث الريفي المادي والغير المادي.

2001-

1

(2014)

لقد عانت الفلاحة في الجزائر الكثير من التهميش ولفترة طويلة، وبعد تحسن الوضع المالي في الجزائر خلال المرحلة الراهنة، رصدت الدولة الجزائرية ميزانيات معتبرة خلال الفترة (2001-2014) لمختلف القطاعات للنهوض بالاقتصاد الجزائري وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة في مختلف القطاعات، وذلك ضمن ثلاث برامج أو مخططات تتمثل فيما يلي:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)؛
- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)؛
- البرنامج الخماسي (2010-2014).

ويمكن قراءة مدى اهتمام الدولة بالقطاع الفلاحي من خلال تتبع نصيبه من البرامج التنموية السالفة الذكر، و المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 1: حصة القطاع الفلاحي من البرامج والسياسات التنموية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2014): (الوحدة: مليار دج)

السنة/ البرنامج	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	البرنامج الخماسي
الفترة	2001-2004	2005-2009	2010-2014
نصيب القطاع الفلاحي	65.4	312	1000
المجموع	525.0	4202.7	21214
نسبة نصيب قطاع الفلاحة	12.4%	7.424%	4.714%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: خلوفي عائشة وآخرون، « تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة على إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر»، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، 11/12 مارس 2013، جامعة سطيف1.

يتبن من الجدول أعلاه أن هناك ارتفاع في حجم الميزانية المرصودة للبرامج التنموية في الجزائر وذلك من 525 مليار دج (2001-2004) إلى 4202.7 مليار دج خلال (2005-2009) إلى 21214 مليار دج خلال الفترة (2010-2014)، بالمقابل هناك ارتفاع في حجم الميزانية المخصصة لتنمية القطاع الفلاحي وذلك خلال الأطوار الثلاث؛ من جهة أخرى، هناك انخفاض وتراجع في نسبة نصيب القطاع الفلاحي حيث أن هذه النسبة تراجعت من 12.4% خلال الفترة (2001-2004) إلى 7.424% خلال الفترة (2005-2009) إلى 4.714% خلال الفترة (2010-2014)، وهذا ما يفسر بتراجع دور الدولة في تدعيم القطاع الفلاحي مقارنة بالقطاعات الأخرى في الجزائر خلال الفترة (2001-2014).

1- أبرز توجهات تطور القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2000-2013) وفي أفق 2014 :
إن من أبرز توجهات تطور القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2000-2014) ما يلي⁽⁸⁾:

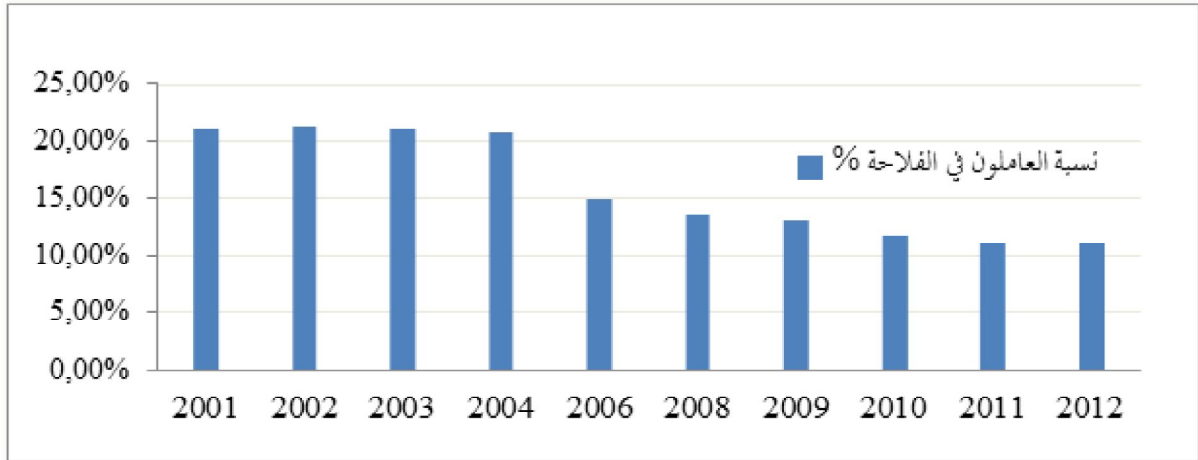
- تطور التسوية الهيكلية لمسألة العقار الفلاحي في إطار مقارنة شاملة ومنسجمة تشمل في الوقت ذاته الأراضي التابعة لأمالك الدولة والأراضي التابعة للخواص والأراضي الغابية وكذا طرق استغلالها بشكل عقلاني وآمن. وتجري عملية تحويل حق الانتفاع إلى حق الامتياز في ظروف حسنة؛

- وضع نظام لضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع الذي تطلب تطوير قدرات جديدة لمراقبة الفروع وضمان مطابقة سلسلة من الإجراءات ذات الطابع المتنوع مما سمح بحماية مداخيل الفلاحين ومربي المواشي وكذا تشكيل مخزون لضمان استقرار الأسواق؛
وقد شملت سياسة التمويل البنكي والدعم خلال نفس الفترة على ما يلي:

- تعزيز التمويل المصرفي الذي يتم عن طريق توفير منتجات مالية ملائمة وتحفيزية موجهة لمرافقة الفلاحين والمربين في تنفيذ مشاريعهم الموسمية ومشاريع الاستغلال والاستثمار، وتمثل المنتجات الجديدة الميسرة التي تم إطلاقها في قرض الرفيق وقرض التحدي والقروض الميسرة المحددة الآجال.

- تكييف سياسة الدعم المباشر الموجه للتجهيز و عصرنه المستثمرات التي تم استحداثها مؤخرا وتعزيز قدرات الإنتاج للمؤسسات الاقتصادية التي تساهم في تكثيف وتحويل

وتثمين وضبط المنتجات الفلاحية وتربية المواشي.
- تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين.



أبرز تطبيق كل الإجراءات المدرجة ضمن برنامج التجديد الفلاحي والريفي مدى أهمية برنامج تعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية التي تم إطلاقها في أكتوبر 2010.

وإذ تشكل حماية البيئة المحور الرئيسي لسياسة التجديد الريفي فقد تم إيلاء أهمية خاصة لحماية الموارد الطبيعية (الأراضي والماء والموارد الجينية) وتعزيزها وتثمينها وكذا توسيع القاعدة الإنتاجية من خلال مكافحة التصحر ومعالجة الأحواض المنحدرة ، دعم تأهيل المساحات الفلاحية ، تسيير التراث الغابي وتوسيعه والحفاظ على الأنظمة البيئية الطبيعية.

ثانيا: درجة إسهام القطاع الفلاحي في التنمية المحلية في الجزائر:

للقطاع الفلاحي دور كبير في التنمية المحلية لاسيما في اقتصاديات البلدان التي تملك المقومات الفلاحية، والوسائل المتاحة والجزائر من البلدان التي تملك الموارد اللازمة التي تجعلها بلد فلاحى يحقق الاكتفاء الذاتى، وعليه يمكن توضيح مدى إسهام القطاع الفلاحي الجزائري في التنمية المحلية كما يلي:

1- دور القطاع الفلاحي في امتصاص البطالة بالجزائر:

يساهم القطاع الفلاحي بشكل أو بآخر في توفير مناصب شغل دائمة أو مؤقتة وفقا للنشاط الفلاحي المزاوول؛ حيث أن للفلاحة دور كبير في توفير التشغيل والقضاء على البطالة، على غرار باقي القطاعات الاقتصادية. ويمكن توضيح مدى استيعاب قطاع الفلاحة للعمالة بتتبع تطورات نسبة العاملين في القطاع الفلاحي من إجمالي العاملين في الجزائر، والذي يوضحه الشكل الموالي .

الشكل رقم 01: نسبة العاملين بالفلاحة في الجزائر خلال الفترة (2001-2012).

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد:

la Banque mondiale, Agriculture et développement rural, sur le site : <http://www.banquemondiale.org/>, consulté le : 01.09.2013.

يلاحظ من خلال الشكل السابق أن نسبة العمالة في قطاع الفلاحي الجزائري تناقصت بشكل تدريجي بدءا من سنة 2001 إلى غاية سنة 2012، إذ انخفضت نسبة العمالة في القطاع الزراعي من إجمالي المشتغلين بحوالي 1% خلال الفترة (2001-2004)، أي من 21,1% إلى 20,7% على التوالي، كما انخفضت نسبة العمالة بـ 6% خلال الفترة (2004-2006)، لتتخفض مجددا بثلاث درجات بالمائة خلال الفترة (2006-2012) أي من 14,9% إلى 11,00% على التوالي، حيث راهنت الحكومة وبشكل خاص على هذا القطاع لتحقيق الأمن الغذائي في غضون سنة 2012، لكن بعد سنة 2004 تقريبا شهد القطاع الزراعي هجرة معتبرة لليد العمالة، حتى سنة 2012 (أنظر الملحق رقم 1) ⁽⁹⁾ والتي تعتبر السنة التي شهدت أصغر نسبة، على الرغم من أنها كانت تدرج ضمن إستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي.

من هنا يتبين أن هذه الإستراتيجية التي قامت بها الدولة لم تستقطب اليد العمالة في القطاع الفلاحي وبالتالي التخفيض من نسبة البطالة بل كانت بالعكس إستراتيجية النفور من هذا القطاع وتوسيع نسبة البطالة، وذلك لسبب الاعتماد على المكننة وانخفاض الأجور التي يتقاضاها العمال في هذا القطاع الذي لا توجد نصوص قانونية واضحة تحمي الأجور وتنظم حياتهم المهنية.

ومما تقدم يمكن القول أن قطاع الفلاحة يساهم بامتصاص نسبة ضعيفة من العمالة في الجزائر مقارنة بقطاعات الخدمات والتجارة والأشغال العمومية والصناعة.

ووعيا من الدولة بدور هذا القطاع في دفع عجلة التنمية في البلاد عن طريق التشييب وإنشاء مناصب شغل، اتخذت بعض الإجراءات⁽¹⁾ التي ترمي أهدافها الإستراتيجية إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي والمشاركة القوية في تحقيق تنمية متوازنة ومتناسقة للأقاليم بدون أي إقصاء أو تهميش، مع المساهمة بشكل معتبر في تحسين ظروف المعيشة والعمل في كل الفضاءات الريفية. من جهة أخرى تتركز هذه الإجراءات على أربعة محاور وتضم تنمية منظومة الإنتاج والضبط، واستعمال أجهزة ذات أهداف اقتصادية واجتماعية وايكولوجية، وتعزيز النشاطات ذات المنفعة العامة، وتحسين الإدارة الفلاحية والغابية وتقريبها من سكان الأرياف. وتنفيذ توصيات مجلس الوزراء المنعقد في 22 فيفري 2011، ولقد كللت هذه الإجراءات ب⁽¹¹⁾:

- التفكير في إنشاء صندوق لضمان القروض موجه للفلاحين وللأنشطة الريفية

- تقديم قرض ميسر لمراقبة إنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة، وقرض إتحادي ميسر لتعزيز أنظمة ضبط الموارد الفلاحية ومقاربة الشعبة مع توسيع القرض الإيجاري لتدعيم مكننة وعصرنة الفلاحة، وقرض «رفيق» بدون فوائد لتدعيم وتأمين الحملات الفلاحية السنوية، تحسين الخدمات المرتبطة بالفلاحة وتربية المواشي من خلال الأجهزة الصادرة عن القطاعات الأخرى.

1- مساهمة القطاع الفلاحي في توفير الغذاء:

يعتبر الغذاء حاجة أساسية لا يمكن للإنسان الاستغناء عنها، حيث تزداد كمية وحجم هذه الحاجة في أي اقتصاد بازدياد عدد السكان، وتنامي رغباتهم وزيادة دخولهم، ويعتبر القطاع الفلاحي المصدر الأول والوحيد في توفير هذه الحاجة، حيث لا يمكن تعويضه بأي قطاع آخر مهما بلغ الإنسان والدولة من تقدم. و الجدول الموالي يوضح بعض المؤشرات المتعلقة بتوفير إنتاج الغذاء والمحاصيل والماشية في الجزائر خلال الفترة (2005-2011).

الجدول رقم 2: بعض المؤشرات المتعلقة بتوفير إنتاج الغذاء والمحاصيل والماشية في الجزائر خلال الفترة (2005-2011).

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
21 مؤشر إنتاج المحاصيل (138) (2004-2006 = 100)	98,96	102,27	85,9	89,32	123,43	129,89	139,13

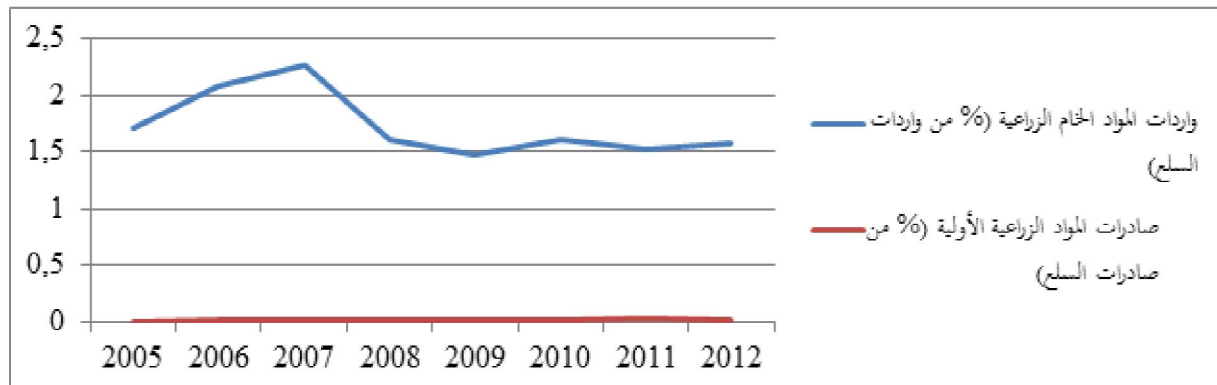
128,98	124,13	119,14	95,96	93,26	103,01	99,06	مؤشر إنتاج الغذاء (2004- 100 = 2006)
112,23	116,2	111,77	104,58	105,5	104,09	99,26	مؤشر إنتاج الماشية (2004- 100 = 2006)

المصدر: بتصرف من الباحثين وبالإع

La Banque mondiale, Agriculture et développement rural, sur le site : <http://www.banquemonddiale.org/>,
consulté le : 01.09.2013

يُظهر الجدول أعلاه تطور ثلاث مؤشرات خلال الفترة (2005-2011) متعلقة بـ مؤشر إنتاج المحاصيل الزراعية وهو يشمل جميع المحاصيل عدا محاصيل العلف، وكذا مؤشر إنتاج الغذاء الذي يغطي المحاصيل الغذائية التي تعتبر صالحة للتناول والتي تحتوي على مغذيات، وتُستبعد القهوة والشاي لأنهما لا يحتويان على قيمة غذائية رغم صلاحيتهما للتناول، بالإضافة إلى مؤشر إنتاج الثروة الحيوانية يشمل اللحوم والألبان من جميع المصادر، ومنتجات الألبان كالجبن، والبيض، وعسل النحل، والحريير الطبيعي، والصوف، والجلود.

والملاحظ أيضا أن هذه المؤشرات الثلاث شهدت منحا متزايد بشكل عام وبشكل خاص خلال السنوات الثلاث الأخيرة وهذا ما قد يساعد على تجاوز الدولة للتبعية الغذائية للخارج وتقليل فاتورة استيراد المواد الغذائية مما ينعكس إيجابيا على وضعية ميزانها التجاري.



2. تحسين وضع الميزان التجاري:

يسهم القطاع الفلاحي بشكل أو بآخر في تحسن وضعية الميزان التجاري أو الزيادة في عجزه لاسيما من خلال حجم الصادرات والواردات من المواد والمنتجات الفلاحية الموجودة في إحدى بنوده، حيث يتم تحسين وضع الميزان التجاري من خلال زيادة القدرة التصديرية بالنسبة لبعض المواد كالفواكه والخضروات والحمضيات... ومختلف المنتجات الفلاحية القابلة للتصدير (انظر الملحق رقم 2)، كما يمكن تحسين القدرة الإنتاجية بالنسبة

للمواد الأساسية الأخرى والتي تبقى إمكانية الوصول إلى مستوى جيد من الاكتفاء فيها أمرا واردا، إذ أن كل الشروط متوفرة ما عدا تغيير النظرة الثانوية اتجاه هذا القطاع والتركيز على سبل الاستفادة بالإمكانات الهائلة لهذا القطاع، والجدول الموالي يوضح تطور واردات وصادرات المنتجات الفلاحية للجزائر خلال الفترة (2005-2012).

الجدول رقم 3 : تطور واردات وصادرات المنتجات الفلاحية للجزائر خلال الفترة (2005-2012).

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
واردات المواد الخام الفلاحية (% من واردات السلع)	1,6977	2,0807	2,2572	1,6094	1,4627	1,6073	1,5154	1,5709
صادرات المواد الفلاحية الأولية (% من صادرات السلع)	0,0044	0,0070	0,0056	0,0066	0,0074	0,0158	0,0245	0,0098

المصدر: بتصرف من الباحثين وباعتماد على:

La Banque mondiale, Agriculture et développement rural, sur le site : <http://www.banque.mondiale.org/>, consulté le : 01.09.2013

الشكل رقم 2- تطور واردات وصادرات المنتجات الفلاحية للجزائر خلال الفترة (2005-2012).

المصدر: من إعداد الباحثين وباعتماد على معطيات الجدول السابق رقم 2-.

من الملاحظ جليا أنه من خلال البيانين السابقين يتضح ميل كفة نسبة واردات المواد الخام الفلاحية على حساب الصادرات منها (تضم المواد الخام الفلاحية القسم الثاني من التصنيف الموحد للتجارة الدولية)، إذ بقيت نسبة الواردات منها تفوق 1 % من إجمالي واردات السلع خلال الفترة (2005-2012)، على عكس نسبة الصادرات منها التي ظلت تؤول إلى الصفر من إجمالي صادرات السلع وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية 2012، وهذا ما ساهم بشكل أو بآخر في عجز الميزان التجاري الجزائري.

ثالثا: التجربة الفلاحية المحلية لولاية معسكر ودورها التنموي.

من خلال هذا المحور يمكن عرض قطاع الفلاحة الجزائري على المستوى الجزئي بشكل خاص حالة ولاية معسكر، لاسيما وأن هذه الولاية تعتبر من الولايات الفلاحية في الجزائر وذلك من خلال الوقوف على المؤهلات الفلاحية لولاية معسكر و إلى مكانة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية.

1- المؤهلات الفلاحية وأهم الشعب الفلاحية في ولاية معسكر:

يمكن عرض المؤهلات والشعب الفلاحية لولاية معسكر كما يلي:

1.1 المؤهلات الفلاحية: تتمثل المؤهلات الفلاحية لولاية معسكر في المناخ، الموارد المائية والمساحات الفلاحية المتوفرة ، والتي سنعرضها على النحو التالي:

- المساحات الفلاحية المتوفرة: تقدر المساحة الفلاحية الإجمالية لولاية معسكر بـ 434133 هكتار، أي ما يمثل نسبة 74% من المساحة الإجمالية للولاية كما تبلغ المساحة الفلاحية القابلة للاستغلال: 312800 هكتار. متمثلة في 34000 مستثمرة فلاحية ومساحة مسقية بـ: 37700 هكتار، وتتوزع الأراضي في ولاية معسكر حسب أصل الملكية، حيث تشمل الأراضي التابعة للخواسب نسبة 60%، والأراضي التابعة للدولة نسبة 40%، كما أن استغلال الأراضي الفلاحية من طرف الفلاحين تأخذ نسبة أكبر وأوفر من الأراضي الغير المستغلة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 4: هيكل استغلال الأراضي الفلاحية لولاية معسكر لسنوات (2009-2012)

حجم الأراضي بالهكتار			طبيعة الأراضي
2011-2012	2010-2011	2009-2010	الموسم
312787.17	312787	312787	المساحة الفلاحية المستغلة
121346	121346	121346	الأراضي المتبقية
88130	88130	88130	الغابات (أشجار)
3484	3484	3484	حلفاء
0	0	0	المراعي
17118	17118	17118	الأراضي غير المستغلة

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية معسكر (مصلحة الإحصائيات الفلاحية).

يلاحظ من الجدول أن المساحة الزراعية المستغلة بقيت تقريبا كما هي خلال السنوات 2010- 2011- 2012 والتي ناهزت 312787 هكتار أي ليس هناك استصلاح للأراضي الزراعية وتوسع في استغلال الأراضي الزراعية في ولاية معسكر. بالإضافة إلى انعدام الأراضي المخصصة للمراعي.

- الموارد المائية: تعتبر الموارد المائية عنصر مهم وضروري في نجاح الفلاحة في ولاية معسكر، حيث تشمل هذه الموارد أربع سدود بطاقة استيعابية مستغلة تقدر بـ 2134 هـ كم³، و 130 بئر بطاقة استيعابية مستغلة تقدر بـ 13474080 م³ / يوم.

- المناخ: تتميز ولاية معسكر بمناخ متوسطي شبه جاف كما تعرف تنوعات مناخية وسقوط للأمطار لمدة تقارب 06 أشهر في أواخر الخريف وبداية الربيع (450 ملم سنوياً)، كمل تتميز هذه الولاية بارتفاع الرياح الآتية من غرب الولاية والتي تحمل للمنطقة رطوبة جد مفيدة، وهذا ما يجعل هذه الولاية منطقة فلاحية.

1.1 أهم الشعب الفلاحية في ولاية معسكر: يمكن تلخيص أهم الشعب الفلاحية في ولاية معسكر كما يلي:

- شعبة الزيتون: تعرف زراعة الزيتون بولاية معسكر انتعاشا في السنوات الأخيرة (بعد 2010) حيث احتلت فيها الولاية المرتبة الأولى وطنيا في إنتاج زيتون المائدة والمرتبة الثانية وطنيا لكل الأنواع سنة 2012 ، وتقدر المساحة المغروسة للزيتون بولاية معسكر 14700 هكتار، منها 11600 هكتار منتجة فعليا، وعدد الأشجار المنفردة من الزيتون تقدر بحوالي 138900 شجرة أي بنسبة 55% من المساحة موزعة على المناطق المخصصة لهذا النشاط على مستوى الولاية (محيط سيق: 4300 هكتار، محيط واد التاغية: 1600 هكتار، محيط تغنيف: 900 هكتار، محيط هاشم: 750 هكتار ومحيط عوف: 650 هكتار⁽⁴¹⁾).

- ومن المتوقع أن يرتفع إنتاج الزيتون للولاية إلى أكثر من 36000 هكتولتر سنة 2014، والجدول الموالي يوضح نسبة الإنتاج المحقق في شعبة الزيتون لولاية معسكر خلال سنة 2011-2012:

الجدول رقم 5: نسبة الإنتاج المحقق في شعبة الزيتون لولاية معسكر خلال سنة (2011-2012)

المنتج	الإنتاج المقرر تحقيقه بالقنطار	الإنتاج المحقق بالقنطار	معدل الإنتاج المحقق	المساحة المجنية بالهكتار	المردود
الزيتون	350000	373305	107%	12500	30
زيت الزيتون	29800	7987	27%	-	-

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية معسكر (مصلحة الإحصائيات الفلاحية).

- شعبة الخضروات: تقدر المساحة المستغلة لإنتاج الخضار في ولاية معسكر ب 28100 هكتار، بإنتاج يقدر ب 06 مليون قنطار سنة 2009-2010، حيث تمثل زراعة البطاطا والبصل ثلثي زراعة الخضروات من المساحة المستغلة للخضر، وتعتبر هذه الشعبة أحد مؤهلات ولاية معسكر والجدول الموالي يبين نسبة الإنتاج المحقق في زراعة الخضروات سنة 2011-2012.

الجدول رقم 6: نسبة الإنتاج المحقق في زراعة الخضروات سنة (2011 - 2012):

المنتج	الإنتاج المقرر تحقيقه بالقنطار	الإنتاج المحقق بالقنطار	معدل الإنتاج المحقق	المساحة المجنية بالهكتار	المردود
الخضروات	5320000	7100000	133%	29450	241,09
البطاطا	2450000	3552000	145%	11400	312
البصل	1650000	2000000	121%	4525	442
الطماطم الصناعية	1300	-	-	-	-

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية معسكر (مصلحة الإحصائيات الفلاحية).

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن هناك فائض محقق في إنتاج الخضروات بزيادة تقدر بنسبة 32.66%، وهذا ما يعني تحقيق اكتفاء ذاتي من الخضروات في الولاية؛ خاصة من منتوجي البطاطا والبصل، وعليه يمكن القول حسب معطيات الجدول ومعطيات مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني بمديرية المصالح الفلاحية للولاية أن زراعة البصل والبطاطا أصبحت اختصاص مطلق لولاية معسكر.

- شعبة الحبوب: تحتل الحبوب في ولاية معسكر مساحة قدرها 140000 هكتار وإنتاج يقدر بـ 2000200 قنطار خلال موسم 2009-2010، والجدول الموالي يبين حجم الإنتاج الحبوب سنة 2011-2012.

الجدول رقم 7: نسبة الإنتاج المحقق في شعبة الحبوب لولاية معسكر موسم (2011 - 2012)

المنتج	الإنتاج المقرر تحقيقه بالقنطار	الإنتاج المحقق بالقنطار	معدل الإنتاج المحقق	المساحة المجنية بالهكتار	المردود
القمح الصلب	402.000	374.560	93%	25.363	14,77
القمح اللين	645.000	880.560	137%	51.751	17,02
الشعير	600.000	1.076.300	179%	59.158	18,19
الخرطال	44.000	71.940	164%	5.300	13,57
الأعلاف	1.550.000	1.259.096	81%	32.145	39,17

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية معسكر (مصلحة الإحصائيات الفلاحية).

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الإنتاج المحقق من القمح الصلب لا بأس بها، بينما هناك فائض في إنتاج القمح اللين والشعير والخرطال بمعدل إنتاج قارب 137% و179% و164% على الترتيب، مما يعني تحقيق اكتفاء ذاتي يغطي على الأقل احتياجات سكان الولاية من الغذاء.

كما ارتفعت مساحة الأراضي المخصصة للحبوب بولاية معسكر خلال حملة الحرث والبذر الأخيرة بحوالي 2000 هكتار، لتنتقل إجمالاً إلى 143.5 ألف هكتار حسب مديرية المصالح الفلاحية. وأنه أيضاً قد تم تجاوز المساحة المبرمجة لزراعة الحبوب بـ 1300 هكتار حيث مست الحملة المذكورة 25.363 هكتار موجهة لصنف القمح الصلب و51.751 هكتار للقمح اللين و59.158 هكتار للشعير و5.300 هكتار بالنسبة للخرطال. وقد ساعدت في ذلك الظروف المناخية الملائمة والتسهيلات الممنوحة للفلاحين.

- الحمضيات: تعتبر ولاية معسكر من المناطق المنتجة للحمضيات، حيث احتلت هذه الولاية المرتبة الخامسة وطنياً سنة 2011-2012 في إنتاج الحوامض والجدول الموالي يبين مساحة أراضي زراعة الحمضيات في هذه الولاية.

الجدول رقم 8: مساحة أراضي زراعة الحمضيات في ولاية معسكر (2009-2012)

حجم الأراضي بالهكتار			المنتجات الزراعية
2012 - 2011	2011 - 2010	2010 - 2009	المواسم
3.885	3.870	3.674	الحمضيات (ليمون، برتقال)

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية معسكر (مصلحة الإحصائيات الفلاحية).

يلاحظ من الجدول السابق أن مساحة الأراضي الفلاحية المخصصة لزراعة الحمضيات في ولاية معسكر تشهد توسع طفيف خلال السنوات الأربع من سنة 2009 إلى سنة 2012. إذ انتقلت المساحة الفلاحية المخصصة للحمضيات من 3674 هكتار خلال سنتي 2009-2010 إلى ما يقارب 3885 هكتار خلال سنتي 2011-2012، أي بزيادة تناهز 211 هكتار.

- شعبة الإنتاج الحيواني: الإنتاج الحيواني يمثل أيضاً تراثاً لا يستهان به في ولاية معسكر متمثلة في 29.000 رأس من البقر من بينها 1.300 بقرة حلب. مع 46 مليون لتر سنوياً كإنتاج للحليب، يجمع 20% على مستوى وحدات الحليب والجدول الموالي يمثل تطور حجم إنتاج هذه المادة خلال الفترة (2009-2012)

الجدول رقم 9: حجم الثروة الحيوانية لولاية معسكر خلال الفترة (2009-2012).

العدد بالرؤوس			الثروة الحيوانية
2012_2011	2011_2010	2010_2009	المواسم
35.000	33.100	30.970	الأبقار
580.000	550.600	516.064	الأغنام
7.124.500	6.528.600	6.578.400	الدجاج دجاج مربى
898.000	1.260.000	1.119.200	بيض
65.000	62.100	61.500	الماعز
16.000	13.000	15.000	النحل (بالخلية)
9.760	9.600	9.420	الخيول بكل أصنافها

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية معسكر (مصلحة الإحصائيات الفلاحية).

يظهر الجدول أعلاه أن عدد رؤوس كل من البقر والغنم والماعز والخيول في تزايد طفيف خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى غاية 2012. بينما شهد الدجاج المربى تذبذب، إذ انخفضت نسبته خلال سنتي 2010-2011 بحوالي 49800 دجاجة إلا أنه عاود الارتفاع خلال سنتي 2012-2011 ليصل إلى حوالي 7124500 دجاجة، بالإضافة إلى انخفاض عدد وحدات البيض خلال سنتي 2012-2011. وكذلك الأمر بالنسبة للنحل خلال سنتي 2010-2011. ويمكن إرجاع هذا التذبذب وعدم الاستقرار في حجم الثروة الحيوانية لولاية معسكر إلى الظروف المناخية التي تمر بها هذه الولاية، وإلى بعض الأمراض التي تصيب هذه الثروة الحيوانية من جهة، وكذا إلى عدم استقرار سوقها من جهة أخرى.

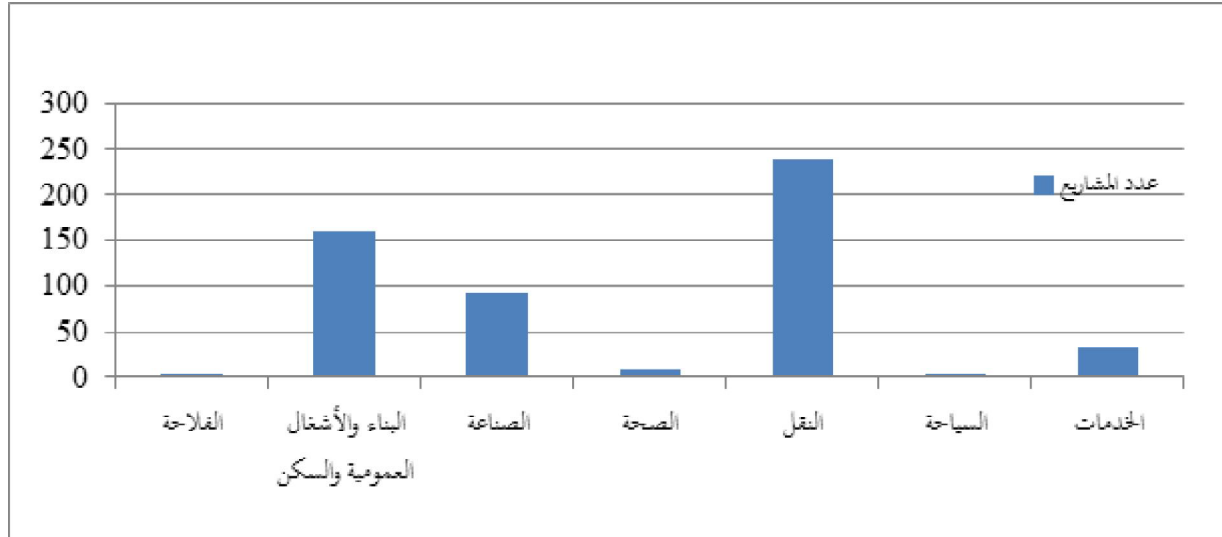
1 - مكانة القطاع الفلاحي في ولاية معسكر ودوره في تحقيق فرص العمل.

حضي القطاع الفلاحي في ولاية معسكر باهتمام لا بأس به من قبل الفاعلين في القطاع، والذي يظهر جليا من خلال عدد المشاريع المدرجة للقطاع وكذا الأظرفة المالية لإنجازها بالإضافة إلى عدد مناصب الشغل التي تفرورها.

1.1 القطاع الفلاحي والمشاريع الاستثمارية: يوضح الشكل الموالي مكانة النشاط

الفلاحي ضمن باقي المشاريع الاستثمارية في الولاية.

الشكل رقم 03: توزيع المشاريع الإستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط لولاية معسكر خلال الفترة (2002-2012).



المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقاً من معطيات مديرية التشغيل لولاية معسكر و المعطيات الواردة في الملحق رقم 3

يلاحظ من الشكل أعلاه أن القسط الأكبر من عدد المشاريع يمس قطاع النقل والبناء والأشغال العمومية ثم الصناعة فالخدمات، بينما يحتل قطاع الفلاحة المرتبة الأخيرة في عدد المشاريع إلى جانب السياحة بخمسة مشاريع استثمارية لكل واحد منهما. أي ما يعادل 1% من إجمالي المشاريع الاستثمارية في الولاية وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالقطاعات الأخرى على غرار قطاع النقل الذي حضي بنسبة قاربت 45%.

وعليه يمكن أن نخلص إلى أن الولاية بدأت بالتوجه نحو قطاعات خدمية بالدرجة الأولى وإلى البناء والأشغال العمومية محاولة بذلك أن تغير من طبيعة نشاط سكانها الأصليين و الالتحاق بركب الولايات الفلاحية الأخرى التي خطت هي الأخرى خطوات نحو العصرية والحداثة على حساب الفلاحة.

1- 1 مدى استيعاب قطاع الفلاحة لولاية معسكر لمناصب الشغل مقارنة بالقطاعات الأخرى: رغم أن عدد المشاريع الاستثمارية وكذا المبالغ المقدمة لدعم القطاع الفلاحي لا يمكن مقارنتها بالقيم المالية المخصصة للنشاطات الأخرى إلا أن هناك بالفعل مناصب عمل محققة على مستوى النشاط الفلاحي. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 10: تطور العمالة بحسب قطاعات النشاط في ولاية معسكر خلال الفترة (2010-2012)

القطاعات	2010	2011	2012
الفلاحة	461	489	2488
الصناعة	256	317	234
البناء والأشغال العمومية	202	336	253
الصناعة التقليدية	401	2078	1810
القطاع التجاري	1883	6292	3769
النقل	605	1212	1041
المجموع الإجمالي	3808	10724	9525

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من معطيات مديرية التشغيل لولاية معسكر

نلاحظ من الجدول أعلاه أنه على العموم هناك نموا متزايدا وبصفة مستمرة في اليد العاملة بجميع القطاعات خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2012 إذ انتقلت العمالة من 3008 عاملا إلى غاية 9525 عاملا في جميع القطاعات بالولاية على الترتيب، وكان لقطاع الفلاحة دور في هذه الزيادة حيث ارتفعت بها العمالة بشكل لافت للانتباه كما هو واضح في سنة 2012 مقارنة بسنتي 2010 و 2011 وهذا نتيجة للسياسات الزراعية المنتهجة من قبل الفاعلين في القطاع من السلطات العمومية والمحلية وإلى زيادة المشاريع الاستثمارية فيه، كما يحتل القطاع التجاري من حيث تطور العمالة المرتبة الأولى من بين القطاعات الأخرى إلا أنه شهد تراجع في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011.

الخلاصة:

يعتبر قطاع الفلاحة من أهم القطاعات داخل الجزائر، وقد شهد عدة سياسات فلاحية لتطويره، إلا أن ما يعاب على تلك الآليات عدم استمراريتهما والتبعية للظروف المناخية، إلا أن البرامج التنموية التي عرفها في العشر السنوات الأخيرة بدأت تأتي بنتائج إيجابية في القطاع الذي مازال رغم كل ذلك يجتذب نسبة بسيطة من العمالة مقارنة بقطاعي الخدمات والنقل.

وقد تجلّى لنا من خلال هذه الورقة الدور الفعال الذي يلعبه القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية، كامتصاص البطالة وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الفلاحية، الأمر الذي من شأنه الحد من التبعية الغذائية للخارج التي أثقلت كاهل ميزانية الدولة، التي تمتص الجزء الأكبر منها. ومن ثم الاعتماد على الإنتاج المحلي وتطويره، بالإضافة إلى تحقيق الأمن الغذائي وسد الفجوة الغذائية، وهذا ما تحاول ولاية معسكر أن تلعبه

في هذا السياق للنهوض بالقطاع الفلاحي بها، ليكون لهذا الأخير دورا حاسما في الجانب التنموي المحلي والوطني .

الهوامش والمراجع:

12 13 (8) تمثل سنة الأساس (2004-2006). ويتم احتساب إجماليات المناطق وإجماليات فئات الدخل لغرض مؤشرات إنتاج منظمة الأغذية والزراعة من القيم الأساسية بالدولارات الدولية بعد تعديلها لتتوافق مع فترة الأساس (2004-2006).

1) Endnotes (1) السياسات الفلاحية في الجزائر، على الخط، www.miragri.org/strat_gie_pnda.htm، تاريخ الاطلاع: 01.09.2013.

(2) محمد العربي ساكر، الفلاحة والأمن الغذائي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية والسياسية، الجزائر، الجزء 39، العدد الأول، 2001، ص 85. بتصرف.

(3) نور محمد أمين، دور الموازنة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج المحروقات، دراسة حالة ولاية تيارت، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2012، ص 128.

(4) نزعي عز الدين، هاشمي الطيب، السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الامن الغذائي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 33/ المجلد التاسع/ تموز، 2013، ص 10

5 (5) عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2007-2000)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 85.

(6) غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 97.

(7) تاريخ الإطلاع: 01.09.2013. http://www.mddr.gov.dz/ppdriStatic_ar التجديد الريفي، على الخط،

(8) اجتماع تقييمي مصغر مخصص لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية، على الخط algerische.www.doc.A_AGRI/.../templates/fileadmin/de.botschaft، تاريخ الإطلاع: 02.09.2013.

(9) (01) هذه الإجراءات هي مقترحات التي تخص ملفات التشغيل، تمت المصادقة عليها من قبل مجلس الوزراء ليوم 22 فيفري 2011. كما أنها امتداد للقرارات المعلن عنها، في عدة مناسبات، من قبل رئيس الجمهورية شهري جويلية وسبتمبر 2008، فبراير وسبتمبر 2009، وأوت 2010، والمتعلقة بسياسة التجديد الفلاحي والريفي.

(11) مداخلة وزير الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري، مقترحات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، لتفعيل الإنتاج الفلاحي عن طريق التشبيب واستحداث مناصب الشغل، تنفيذ قرارات مجلس الوزراء المنعقد في 22 فيفري 2011، 27 فيفري 2011.

14) مديرية المصالح الفلاحية لولاية معسكر (مصلحة الإحصائيات الفلاحية).

الملاحق

الملحق رقم 1

الجدول رقم 1- يبين نسبة العاملون في الفلاحة خلال الفترة 2001-2012

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة العاملون في الفلاحة « % »	21,1	21,2	21,1	20,7	-	14,9	-	13,7	13,1	11,7	11,01	11,00

المصدر: بتصرف من الباحثين وباعتماد:

La Banque mondiale, Agriculture et développement rural, sur le site: <http://www.banquemonddiale.org/>, consulté le :01.09.2013

الملحق رقم 2

الجدول رقم 2- حجم الواردات والصادرات لبعض المنتجات الزراعية الجزائرية لعام 2010.

المنتوج	الواردات	مليون دولار أمريكي
القمح	طن 5232370	1251,59
البطاطس	طن 116 650	75,87
التفاح الطازج	طن 113 550	66,27
الموز الطازج	طن 207 860	105,٥٦
الذرة	طن 2783090	65,637
المنتوج	الصادرات	مليون دولار أمريكي
التمور	طن 4 016	22,62
البصل والكراث	طن 3 280	2,82
الكم	طن 260	2,2
الشعير	طن ١٠٩٩٠	1,57

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

Secteur de l'agriculture, <http://www.andi.dz/index.php/fr/secteur-de-l-agriculture>, consul-

الملحق رقم 3

الجدول رقم-3- توزيع المشاريع الإستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط لولاية معسكر خلال الفترة 2002 - 2012

المجموع	البناء والأشغال	الصناعة	الصحة	النقل	السياحة	الخدمات	الفلاحة	
543	160	91	9	240	5	33	5	عدد المشاريع
94317	15718	64232	2451	5706	3303	2562	345	القيمة
11308	3613	4523	117	1471	130	1270	184	مناصب الشغل
المجموع	البناء والأشغال	الصناعة	الصحة	النقل	السياحة	الخدمات	الفلاحة	
543	160	91	9	240	5	33	5	عدد المشاريع
100	29,46593	16,758	1,657	44,199	0,921	6,0774	0,921	نسبة المشاريع %

المصدر: من إعداد وبتصرف الباحثين انطلاقا من معطيات مديرية التشغيل لولاية معسكر.

فعالية لجان المراجعة للحد من آثار المحاسبة الإبداعية

د. شقيب عيسى، زغاريحي، طالب دكتوراه
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر3

ملخص:

الإبداع هو الإتيان بجديد أو إعادة تقديم القديم بصورة جديدة أو غريبة؛ بصورة أوضح التعامل مع الأشياء المألوفة بطريقة غير مألوفة، وهذا ما يرمي إليه الإبداع المحاسبي. تأتي هذه الدراسة لتوضيح مدى مساهمة لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، لعلها تقدم بعض النتائج التي تفيد قطاع الأعمال في مجال تعزيز ثقة المستثمرين في التقارير المالية؛ وذلك بتقديم بيانات مالية خالية من الاحتيال. وذلك من خلال توضيح ماهية المحاسبة الإبداعية (الظهور وأسبابه، مفهوما ودوافع الإدارة من استخدامها)، لجان المراجعة وأهم عوامل تشكيلها، الشروط الأساسية لتكوين لجنة المراجعة ذات فعالية لتحد من آثار المحاسبة الإبداعية؛ في الأخير دراسة لحالة وواقع الجزائر من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

الكلمات المفتاحية: الإبداع - المحاسبة الإبداعية - لجنة المراجعة - الفعالية.

Abstract :

Creativity is come up with anything new or re-old offer are new or strange; more clearly dealing with familiar objects in an unusual way, and this is what the creative accounting.

Creativity is come up with anything new or re - submit a new or old exotic ; clearly dealing with familiar things in an unfamiliar way , and this is what is intended to creative accounting .

This study comes to clarify the extent of the contribution of audit committees in the reduction of creative accounting practices , perhaps offer some results that benefit the business sector in the promotion of investor confidence in financial reporting; providing financial statements that are free from fraud. And that by clarifying what creative accounting (history , its causes , its concept and motives of the management of used) , audit committees and the most important factors of its formation, the basic

conditions for the composition of the Audit Committee effective to limit the effects of creative accounting ; in the latter case study and the reality of Algeria of creative accounting practices.

Keywords: creativity - creative accounting - Audit Committee - Hits.

مقدمة:

تهتم المحاسبة بضبط العمليات المختلفة التي تقوم بها المؤسسة وفق قواعد ومبادئ دقيقة؛

أدت الفضائح المالية للشركات العملاقة وما نتج عنها من حالات إفلاس وانحيار إلى الحاجة لإعادة النظر في هياكل مجالس الإدارة من وجهة نظر كل من المستثمرين والإدارة والمشرعين والباحثين، إذ تعود أسباب الانهيارات هذه إلى مجموعة من العوامل، أهمها لجوء الإدارة إلى بعض الإجراءات والسياسات المحاسبية سعياً وراء إحداث تحسين صوري (غير حقيقي) في ربحيتها أو في مركزها المالي، وذلك من خلال الاستفادة من تعدد البدائل المتاحة في السياسات المحاسبية المستخدمة عند إعداد التقديرات المحاسبية بما يخدم أهداف الإدارة دون أهداف الشركة، وهو ما يطلق عليه مصطلح (Créative Accounting) المحاسبة الإبداعية، ومثال على ذلك الشركتان الأمريكيتان (Worldcome, Xerox)، والشركة الإيطالية (Pramalat)، إذ تسبب التحايل والتضليل في طرائق استخدام المبادئ المحاسبية إلى حدوث تلك الانهيارات؛ مما دفع بمجلس الإدارة والمشرعين والباحثين بتوفير آليات مناسبة تحد من الممارسات المحاسبية المضللة، وتضمن اختيار سياسات إدارية وقرارات محاسبية مناسبة تنتج تقارير مالية موثوقاً بها خالية من الاحتيال والتضليل، وذلك من خلال إيجاد جهة إشرافية رقابية تعمل إلى جانب الإدارة وتتولى مجموعة من المهام منها مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة وتقديرات الإدارة بما يحقق أهداف الشركة ومن ثم تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؛ لذلك يمكن طرح الإشكالية:

ما هي الخصائص النوعية التي يجب توفرها في لجان المراجعة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟ وما هو واقع المؤسسة الجزائرية من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟ لمحاولة الإجابة عن هاته الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- س 1: فيما تتمثل دوافع ظهور وتطبيق مفهوم المحاسبة الإبداعية؟
 - س 2: كيف تُكوّن لجان المراجعة؟
 - س 3: ما أهم الصفات والنشاطات التي تمارسها لجان المراجعة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟
 - س 4: أين تتجلى مساهمة المؤسسة الجزائرية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟ سنحاول الإجابة على هذه التساؤلات من خلال تحليل العناصر التالية:
- أولاً: المحاسبة الإبداعية؛

- ثانياً : الإطار النظري للجان المراجعة وعوامل تكوينها؛
ثالثاً: مقومات فعالية لجان المراجعة للحد من المحاسبة الإبداعية؛
رابعاً: واقع الجزائر في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية.
أولاً: المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting):

إن مفهوم المحاسبة الخلاقة أو الإبداعية وإن بدا للبعض مفهوماً غريباً أو حديثاً، إلا أنه في حقيقة الأمر ليس كذلك، إن هذا المصطلح يثير العديد من التساؤلات حول النشأة، المفهوم، سبب ظهورها ودوافع الإدارة من استخدامها؛ هذا ما سنتعرض إليه في هذا المحور.

I. ظهور المحاسبة الإبداعية

إن المحاسبة الإبداعية تعد حدثاً من مواليد الثمانينات ومن المحتمل أن تكون قد بدأت عندما واجهت الشركات صعوبات في فترة الركود التي حدثت في بداية تلك الفترة التي كان فيها الضغط لإنتاج أرباح أفضل بينما كان من الصعب إيجاد أرباح من أي نوع، وعندما اكتشفت الشركات بأن القوانين تخبرك فقط بما لا تستطيع فعله وليس ما تستطيع فعله ، فإذا كنت لا تستطيع أن تكسب الأرباح فإنك تستطيع على الأقل أن تبتدعها ، ولقد استمر الركود الأخير فترة طويلة مما تسبب في إجبار الكثير من الشركات التي أبلغت عن أرباح مبتدعة على التصفية.

وخلال العقدين الماضيين أخذ المختصون في علم المحاسبة والتدقيق بدراسة هذه الظاهرة فتناولوها البعض بمفردات مختلفة ولكنها تحمل نفس المفهوم، ومنها المحاسبة الإبداعية، المحاسبة الابتداعية، المحاسبة الابتكارية، المحاسبة الاحتياطية، المحاسبة الخلاقة، وقدموا خلال دراستهم وتحليلاتهم لهذه الظاهرة العديد من التعريفات التي وإن اختلفت في التعبير إلا أنها اتفقت في المضمون.¹

فـ Smith 1992 وفقاً لخبرته كمحلل استثماري يقول: « لقد شعرنا بأن الكثير من النمو الظاهري في الأرباح التي حدثت في الثمانيات كانت نتيجة لخفة يد البراعة المحاسبية وليس نتيجة للنمو الاقتصادي الحقيقي.²

وفي ذلك الوقت كسبت المحاسبة الإبداعية الوقت للشركات، ولقد استمر الركود الأخير فترة طويلة وقد أجبرت الكثير من الشركات التي أبلغت عن أرباح «صورية» على التصفية»³.

مفهوم المحاسبة الإبداعية

كمال ناصر 1993: « تحويل الأرقام المالية المحاسبية من وضعها الحقيقي إلى الوضع الذي يفضله معدو تلك الأرقام من خلال الاستفادة من القوانين المتاحة أو التغافل عن بعضها أو الاثنين معاً»⁴.

(Amat et al , 1998): « عملية يستخدم فيها المحاسبون معرفتهم بالقواعد المحاسبية في

التلاعب في الأرقام الواردة في حسابات الشركات»⁵. هي عملية التلاعب في البيانات المالية باستخدام الخيار الانتقائي في تطبيق المبادئ المحاسبية والتضليل في الإبلاغ المالي وأية خطوات متخذة اتجاه إدارة المكاسب أو تلطيف صورة الدخل .

«مجموعة الأساليب والإجراءات التي يعتمد عليها المحاسب لتحقيق مصلحة بعض أصحاب المصالح في الشركة، وأن للمحاسبة الإبداعية مظهرين أولهما قانوني يصادق عليه مدقق الحسابات الخارجي وينتج من الاستفادة من الثغرات في القوانين والخيارات المتاحة في المعايير المحاسبية المعتمدة ، وثانيهما غير قانوني يصادق عليه مدقق الحسابات الخارجي تواطئاً ينتج من التلاعب والتحريف في الأرقام المحاسبية لإظهارها بما يفضل أن تكون عليه وليس ما يجب أن تكون عليه».

من التعاريف السابقة يمكن تلخيص أهم القواسم المشتركة في تلك التعريفات للمحاسبة الإبداعية بالنقاط الآتية :

المحاسبة الإبداعية شكل من أشكال التلاعب والاحتياال في مهنة المحاسبة. ممارسات المحاسبة الإبداعية تعمل على تغيير القيم المحاسبية إلى قيم غير حقيقية . ممارسات المحاسبة الإبداعية تنحصر في إطار ممارسة الخيار بين المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، وبالتالي فهي ممارسات قانونية. أن ممارسي المحاسبة الإبداعية غالباً ما يمتلكون قدرات مهنية محاسبية عالية تمكنهم من التلاعب بالقيم وتحويلها وتحويرها بالشكل الذي يرغبون فيه.⁶

أسباب ظهور المحاسبة الإبداعية:

يعتبر تضارب المصالح بين الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركة المصدر الرئيس لظهور المحاسبة الإبداعية. فمصلحة المديرين في تقليل الضرائب والأرباح الموزعة، ومصلحة حملة الأسهم في تعظيم العائد على استثماراتهم، ومصلحة الموظفين في زيادة تعويضاتهم الإدارية المختلفة، والمسؤولين في تحصيل ضرائب أكثر. وتعدد المصالح - رغم تعارضها - هو ما تسبب في انتشار المحاسبة الإبداعية، وقد ذكر Revsine هذا الأمر في بداية التسعينات الميلادية، أي قبل انهيار Enron، حيث قال:

«في بعض الأحيان ولمصلحة طرف واحد أو أكثر من مختلف أطراف التقارير المالية، ينخرطون عمداً في ما يسمى تحريف الانتقائي للقوائم المالية. فعلى سبيل المثال، هذه التحريفات تسمح للمديرين لتحقيق أهداف مكافأة المساهمين للاستفادة من ارتفاع أسعار الأسهم ومدققي الحسابات لاسترضاء عملاء، وواضعي المعايير والمنظمين وصانعي القانون لتلبية الأهداف السياسية، والأكاديميين لكسب ود من المساهمات قسم الجامعات والعملاء التشاور».

كما أن الاختيارية في المحاسبة المتمثلة في بدائل القياس المحاسبي والتقدير والإفصاح التي تتيحها المعايير المحاسبية، والتي تؤثر على مخرجات نظام المحاسبة سواء

بالشكل أو المضمون، إضافة إلى الثغرات الموجودة في أساليب التدقيق الخارجي، كلها ساهمت في انتشار ظاهرة المحاسبة الإبداعية. إضافة إلى أن الحاجة إلى التوقعات المستقبلية، والحاجة إلى التقدير والحكم الشخصي، واختلافات توقيت بعض التعاملات المالية، واختلافات تصنيف القوائم المالية، كلها عوامل منحت المديرين الفرص لابتداع الأساليب المحاسبية القادرة على تعظيم المنافع المؤسسية أو الشخصية أو كليهما معاً.⁷

دوافع الإدارة استخدام لأساليب المحاسبة الإبداعية:

التأثير على سمعة الشركة: تُستخدم أساليب المحاسبة الإبداعية أحياناً بهدف تحسين القيمة المالية المتعلقة بأداء الشركات والتي لا تسمح ظروفها التشغيلية أو الاستثمارية من تحقيق هذا التحسن بشكل طبيعي ودون تدخل من إدارة الشركة، وإذا لم يحدث ذلك التدخل من قبل إدارة الشركة سوف تتأثر صورتها بسمعة سلبية تجاه السوق وخصوصاً أمام مساهميها، لذلك فإن أحد دوافع استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية يكون هدفه التأثير إيجابياً على سمعة المنشأة.

وأشير هنا إلى حادثة شهيرة حصلت في الولايات المتحدة الأمريكية تمثلت في قيام شركة k-mart بتغيير في بعض سياساتها المحاسبية من أجل إظهار أرباح الربع السنوي بما يفوق 30% من قيمته الطبيعية في ظل السياسات المحاسبية السابقة وذلك كي يتزامن هذا مع خبر سيء يتمثل في تراجعها كأكبر شركة لبيع التجزئة في الولايات المتحدة من المركز الأول إلى الثاني وذلك بغرض إلهاء المستثمرين والمراقبين عن هذا الخبر، وأيضاً من ضمن التأثير على سمعة الشركة يتم التأثير على سعر سهمها في أسواق رأس المال لأن بقاء هذا السهم كما هو سيؤدي إلى انخفاض مستمر لهذا السهم.

الحصول على تمويل أو المحافظة عليه: غالباً ما تسعى إدارات الشركات إلى الحصول على التمويل اللازم بأشكاله المختلفة عندما تعاني الشركات من مشاكل في السيولة اللازمة لاستمرار عملياتها التشغيلية أو الاستثمارية وأحياناً لسداد التزاماتها، ولكي تحصل على تمويل من المؤسسات المالية فإنها سوف تخضع لشروط مرتفعة يجب توافرها قبل الموافقة على منح هذا التمويل ومن ضمن هذه الشروط الواجب توافرها للموافقة على التمويل هو أن يكون نتيجة النشاط والوضع المالي للشركة خلال الفترة من استلام التمويل لغاية سداد يسمح بسداد أصل التمويل والفوائد المترتبة عليه وهذا الشرط لا يمكن للمؤسسة المالية أن تقدره أو تتوقعه إلا من خلال قراءتها وتحليلها للوضع المالي السابق لهذه الشركات طالبة التمويل، وهنا تلجأ منشآت الأعمال إلى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بهدف تحسين قيمتها الأمر الذي سيؤثر على اتخاذ القرار الائتماني لدى المؤسسات المالية.

لغايات التلاعب الضريبي: تقوم بعض المنشآت المالية من خلال أساليب المحاسبة الإبداعية من تخفيض الأرباح والإيرادات وزيادة في النفقات وذلك من أجل تخفيض الوعاء

الضريبي الذي سيتم احتساب قيمة الاقتطاع الضريبي بناءً على قيمة هذا الوعاء. لغايات التصنيف المهني: تتنافس العديد من المنشآت المالية التي تعمل في ذات القطاع للحصول على تصنيف متقدم على منافسيها في عمليات التصنيف المهني الذي تجريه بعض المؤسسات الدولية والمحلية ويستند هذا التقييم على العديد من المعايير من ضمنها تقييم القيمة المالية ووضع الشركة من ناحية القوة المالية وبالتأكيد يستدل على هذا من خلال قراءتهم للقوائم المالية الصادرة عن تلك الشركات ولهذا تلجأ العديد من الشركات إلى تحسين قوائمها المالية للحصول على تصنيف متقدم وذلك باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية المختلفة.

لتقوية فرص استفادة الإدارة من المعلومات الداخلية: أحياناً تسمح قوانين بعض الشركات من أن يقوم مدراء وموظفين الشركة من تداول سهم شركتهم بحرية كباقي المساهمين ففي هذه الحالة سيقوم هؤلاء المدراء من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية لتأخير خروج المعلومات الحقيقية إلى السوق الأمر الذي يقوي فرصتهم من الاستفادة بالمعرفة الداخلية لأخبار الشركة.

الحصول على مكافآت كبيرة للمديرين: حيث يقوم المديرون بممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية لزيادة الأرباح وخاصة إذا كانت الحوافز والمكافآت الخاصة بهم مرتبطة بتلك الأرباح.

تجنب التكلفة السياسية: تتمثل تلك التكلفة في الأعباء التي قد تتحملها الوحدات الاقتصادية كبيرة الحجم نتيجة القوانين والأنظمة والمتطلبات التي تفرضها الدولة مثل قوانين زيادة معدلات الضرائب أو تحميل الوحدات الاقتصادية بأعباء اجتماعية مرتفعة. تخفيض احتمال انتهاء عقد الدين: إن اتفاقيات الديون غالباً ما يضع فيها الدائنون بعض القيود، مثل: قيود على التوزيعات المدفوعة أو إعادة شراء الأسهم أو إصدار ديون إضافية وإلى غير ذلك من الشروط، وهذه القيود في الغالب يعبر عنها على شكل نسب أو أرقام محاسبية، مثل: مستويات رأس المال العامل أو معدلات تغطية الفوائد أو صافي حقوق الملكية لهذا أحياناً تقوم الإدارة في الشركة التي ترتفع فيها نسبة الديون إلى حقوق الملكية أي تزداد فيها نسبة الرفع المالي إلى استخدام الطرق والسياسات المحاسبية التي من شأنها زيادة الأرباح لتجنب ما يسمى بالتقصير الفني Technical default في اتفاقيات الديون.⁸

ثانياً: الإطار النظري للجان المراجعة وعوامل تكوينها

لقد طرحت فكرة إنشاء وتكوين لجان المراجعة بغرض زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية التي تعدها الإدارة للمساهمين والمستثمرين وكذلك لمساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها المنوط القيام بها بكفاءة وفعالية، ولتدعيم استقلالية المراجع الداخلي، وحماية حيادية المراجع الخارجي، فضلاً عن تحسين جودة أداء نظام الرقابة الداخلية، وما يتبعه من رفع كفاءة أداء عملية المراجعة.

I . نشأة وتطور فكرة لجان المراجعة

ظهرت فكرة تكوين لجان المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية بعد التي الهزات المالية الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية لشركة (SEC) (Mckesson & Robbins) التي أسفرت عن قيام كل من بورصة نيويورك (NYSE) ولجنة تداول الأوراق المالية (SEC) بالتوصية بضرورة تشكيل لجنة مكونة من الأعضاء غير التنفيذيين تكون مهمتها تعيين مراجع خارجي وتحديد أتعابه، والهدف من ذلك زيادة استقلاله في إبداء الرأي في التقارير المالية التي تصدرها الشركات؛

وفي عام 1967 أوصى المجمع الأميركي للمحاسبين القانونيين (AICPA) جميع الشركات المقيدة في البورصة بضرورة إنشاء لجنة مراجعة تكون مسؤولياتها حل المشاكل التي قد تنشأ بين المراجع الخارجي وإدارة الشركة والمتعلقة بالنواحي المحاسبية وطريقة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية؛

أما في عام 1972 فقد أصدرت لجنة تداول الأوراق المالية (SEC) توصيات بإنشاء لجان للمراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين من مجلس الإدارة، كما طالبت الشركة بضرورة الإفصاح عن إنشاء لجان المراجعة؛

وفي عام 1987 أصدرت لجنة تريداوي Treadway Committee تقريراً يؤكد أهمية تشكيل لجان المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين، وحدد هذا التقرير أن المسؤولية الأساسية للجان المراجعة تتمثل في دورها في اكتشاف التلاعب والغش ومنعه في التقارير المالية؛

وفي عام 1999 أصدرت لجنة بلوريون Blue Ribbon Committee مجموعة من التوصيات بهدف زيادة أداء لجان المراجعة بما يهدف إلى زيادة جودة التقارير المالية؛

وفي عام 2002 صدر قانون ساربنس أوكسلي Sarbanes - Oxley الذي ألزم الشركات جميعها بتكوين لجان المراجعة، وقد أكد أهمية دورها في منع حدوث الانهيارات المالية؛ وذلك عن طريق التأكيد على أهمية دورها في إعداد التقارير المالية.

أما على مستوى الوطن العربي فإننا نعرض تجارب بعض الدول العربية في هذا المجال وهي تجارب حديثة نسبياً، فقد صدر في المملكة العربية السعودية قرار وزاري رقم 903 تاريخ 1/23/1994 القاضي بأن تقوم كل شركة مساهمة بتشكيل لجنة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين ممن يتمتعون بمعرفة وخبرة بالقواعد المالية والمحاسبية تسمى لجنة المراجعة .

أما في الأردن فقد كانت البداية عام 1996 حيث ألزم البنك المركزي الأردني البنوك بموجب مذكرته (20720 / 68) بتشكيل لجان مراجعة من بين أعضاء مجلس الإدارة، وبناء عليه صدر عام 2000 قانون البنوك رقم 28 الذي أصبحت بموجب البنوك ملزمة بتشكيل لجان مراجعة من قبل الأعضاء غير التنفيذيين؛

أما في عام 2008 فقد أصدرت هيئة الأوراق المالية تعليمات ألزمت بموجبها مجالس الإدارة

بتشكيل لجان المراجعة وحددت مهامها وصلاحياتها. أما في سورية فقد صدر القرار رقم 8/ 6/ 2008 عن الحكومة السورية المتضمن تعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وقد تضمن في المادة 16 منه بأنه يتوجب على مجلس إدارة الشركة المصدرة تشكيل لجنة مراجعة كما حدد مهامها وصلاحياتها. وبتاريخ 29/6/2008 أصدرت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية القرار رقم 31 المتضمن نظام الممارسات لإدارة الشركات (آليات حوكمة الشركات المساهمة) حيث ورد في المادة (12) منه بأنه يتوجب على مجلس الإدارة أن يصدر قراراً بتشكيل لجنة مراجعة من أعضائه غير التنفيذيين، كما تضمن القرار في الفصل الخامس منه ضوابط تشكيل لجنة المراجعة وصلاحياتها ومهامها.⁹

ويتبن مما تقدم إن فكرة تكوين لجنة مراجعة لم تنتشر على نطاق واسع في الولايات المتحدة الأمريكية إلا في السبعينات كنتيجة للضغوط المكثفة التي وضعتها هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) وبورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE) والبورصة الأمريكية للأوراق المالية (AMEX) وكذلك المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) على مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة هناك.

مفهوم لجان المراجعة:

لا يوجد تعريف أو تحديد علمي دقيق للجان المراجعة، ولكنه يختلف باختلاف المحيط المهني، وكذا مصالحها:

بنك بريطانيا عرف لجنة المراجعة بأنها: " لجنة فرعية تابعة لمجلس إدارة الشركة تكون مسؤولة عن متابعة المسائل المالية في الشركة وذلك لمساعدة مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات المالية والتي قد لا يكون لديه الوقت أو الخبرة لمعرفة تفاصيلها". أما المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بأنها: « الإدارة التي من خلالها يتم كبح جماح التصرفات غير الشرعية من قبل الإدارة العليا للشركات ».¹⁰

«لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة وعضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين الذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة والمراجعة، وتكون مسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية، ومراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية، ومراجعة وظيفتي التدقيق الخارجي والداخلي، ومراجعة الالتزام بقواعد حوكمة الشركات»؛ وحول ما سبق يتضح من تلك التعريفات أنها تشترك في العناصر التالية:

يتم اختيار لجنة المراجعة من قبل مجلس الإدارة، ومهمتها مساعدة مجلس الإدارة في أداء مهامه الرقابية.

تتألف لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ممن يتوفر فيهم الخبرة المالية والمحاسبية.

مسؤولية لجنة المراجعة تتعلق بمراجعة عمليات التدقيق الداخلي والخارجي، وفحص

أنظمة الرقابة الداخلية، ومراجعة إعداد التقارير المالية، وكذلك مراجعة الالتزام بقواعد حوكمة الشركات.

تعمل لجان المراجعة كحلقة وصل بين الإدارة والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي.¹¹

أسباب إنشاء لجان المراجعة

يمكن القول أن المحافظة على استقلال مدقق الحسابات الخارجي هو الأساس في نشأة فكرة وجود لجنة المراجعة؛ وقد ساعدت كثير من العوامل على زيادة الاهتمام بموضوع لجان المراجعة وأهم هذه العوامل:

تزايد حالات الفشل المالي، الغش والتلاعب للعديد من الشركات والبنوك، إضافة إلى رغبة هذه المؤسسات في تدعيم عملية الرقابة على أنشطتها والتأكد من سلامة تطبيق المبادئ المحاسبية.

زيادة الضغوط من جانب مستخدمي القوائم المالية على الشركات والبنوك لإظهار نتيجة أعمالها ومركزها المالي بصورة حقيقية وسليمة.

حماية المساهمين وذلك بضمان تحقيق استقلال مراجع الحسابات الخارجي عن الإدارة في عملية إبداء رأيه الفني المحايد على القوائم المالية.

حاجة المساهمين في الشركات المساهمة إلى آلية إدارية تساهم في ضبط ورقابة أداء الإدارة كوكيل عنهم خاصة بشأن الأمور المالية والرقابية.

قد يحدث خلاف فيما يتعلق بعملية إعداد التقارير المالية، ما يترتب عليه عدم تدخل أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين في عملية إعداد التقارير، من هنا تبرز أهمية وجود أعضاء غير تنفيذيين داخل مجلس الإدارة.

كذلك فعملية الإشراف الفعال على عملية إعداد التقارير يتطلب قدراً كبيراً من الخبرة والممارسة في المحاسبة والإدارة المالية، هذه الخبرة التي قد لا تتوافر لدى جميع أعضاء مجلس الإدارة في حين نجدها متوفرة لدى أعضاء لجنة التدقيق.¹²

عدم تجانس بين أعضاء مجلس الإدارة وضخامة عددهم أحياناً لا يتناسب مع القيام بمهام شاقة مثل المهام الموكلة إلى أعضاء لجان المراجعة.

مواعيد تقديم التقارير، فبعض الدول تتطلب النشر الفعلي لهذه التقارير سنوياً، مما يستلزم قدراً كبيراً من الوقت والجهد، وقد يكون إشراك كافة أعضاء مجلس الإدارة في هذه العملية يستغرق وقتاً طويلاً إضافة إلى أنه لا يتسم بالكفاءة من ناحية تخصيص موارد مجلس الإدارة.¹³

تشكيل لجان المراجعة وموقعها في الهيكل التنظيمي

يتم تشكيل لجان المراجعة عادة في معظم دول العالم من قبل مجالس إدارة الشركات التي تتولى اختيارهم من الأعضاء غير التنفيذيين، وتحديد مهامهم وواجباتهم، وتحديد مكافآتهم وقبول استقالاتهم والاستغناء عن خدماتهم.

وغالباً ما يكون أعضاء لجنة المراجعة من أعضاء مجالس إدارة ومدراء سابقين في

شركات أخرى أو من كبار رجال الخدمة المدنية والمحاليين إلى المعاش أو محاسبين قانونيين، أو من بين أساتذة الجامعات أو السياسيين السابقين والذين لهم خلفية علمية وعملية في مجالات المحاسبة أو إدارة الأعمال أو التمويل أو الاقتصاد ممن يتمتعون بعقلية تحليلية ومقدرة على تقصي الحقائق.

ويتم اختيار لجنة المراجعة لمدة ثلاث سنوات وقد تصل هذه المدة إلى أكثر من سبع سنوات، ثم يتم تغيير جميع أعضائها لضمان استمرار استقلاليتهم وتشجيع الحصول على خبرات وأفكار جديدة دائماً، مع مراعاة أن مدة عضوية اللجنة يجب أن لا تتجاوز مدة عضوية مجلس الإدارة.

ويتم منح أعضاء لجان المراجعة مكافآت لقاء جهودهم المبذولة في أداء مهامهم، كما يجب أن تكون مكافآت أعضاء لجنة المراجعة كافية لجذب وتحفيز الأشخاص ذوي المهارات العالية، ويمكن أن تتضمن أتعاب سنوية وبدل حضور جلسات وأتعاب إضافية مقابل رئاسة اللجنة، وأن تتاح لأعضاء لجنة المراجعة الحصول على مكافآتهم في صور أسهم الشركة.

هذا ويتم عادة تحديد الخصائص والمؤهلات والخبرات المطلوب توافرها في أعضاء اللجنة، ومن ثم اختيار المرشحين الذين تتناسب خصائصهم مع طبيعة المهام المحددة لهم، وحيث أن لجنة المراجعة هي إحدى لجان مجلس الإدارة فهي تقوم بتقديم تقاريرها ونتائج أعمالها له. وموقعها في الهيكل التنظيمي كجهة رقابية يتحدد بحسب تفويض مجلس الإدارة وضمن مسؤوليات وصلاحيات معينة، وبالتالي فهي بمثابة حلقة وصل بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.¹⁴

ثالثاً: مقومات فعالية لجان المراجعة للحد من المحاسبة الإبداعية

تعتبر لجان المراجعة حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وكل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، وهي تلعب دوراً مهماً في الرقابة والإشراف على عمليات الشركات، ويتطلب الوفاء الفعال بهذا الدور وجود أعضاء بهذه اللجان على مستوى ملائم من الالتزام والاستقلال والخبرة والمعرفة والمهارة، وأن يتمتع هؤلاء الأعضاء بالصلاحيات اللازمة للقيام بالمهام المنوطة بهم على أكمل وجه بهدف الحد من آثار المحاسبة الإبداعية.

لذلك فقد أكدت العديد من الهيئات والمنظمات في دول العالم المختلفة على هذه المفاهيم، من خلال تحديد القواعد التي تنظم تشكيل لجان المراجعة والمقومات الواجب توافرها بالشكل الذي يزيد من فاعلية تلك اللجان ويحقق أهدافها وصولاً إلى المنافع المرجوة منها، وهذا موضوع هذا المبحث.

I. خصائص أعضاء لجان المراجعة

إن نجاح لجنة المراجعة في القيام بمسؤولياتها ومهامها يتطلب توافر مجموعة من الخصائص في أعضائها تمكنهم من أداء أعمالهم بكفاءة وفاعلية ومن ثم تحقيق أهداف

لجنة المراجعة. ومن أهم هذه الخصائص التي يجب أن يتمتع أعضاؤها، ما يلي:

1. **الاستقلالية:** يعتبر معيار الاستقلال عن الإدارة من أهم المعايير التي تركز عليها أغلب اللوائح المنظمة لعمل لجنة المراجعة، ويمثل هذا المعيار أحد أهم شروط اختيار أعضاء لجنة المراجعة حيث أنه من الضروري أن يكون أعضاء لجنة المراجعة مستقلين ظاهرياً وحقيقياً عن إدارة الشركة بحيث لا يظهر لمجلس إدارة الشركة وجود علاقة مباشرة أو غير مباشرة بين أعضاء اللجنة ومدراء الشركة التنفيذيين.¹⁵ فقد وضعت إحدى اللجان الأمريكية تعريفاً محدوداً للاستقلال بالنسبة للأعضاء الذين ينضمون إلى لجان المراجعة، حيث أوضحت أن أعضاء لجنة المراجعة يتم اعتبارها مستقلين، إذا لم تكن لديهم أي علاقة بينهم وبين إدارة الشركة من شأنها التأثير عليهم في أداء واجباتهم، وتم وضع مجموعة من الأمثلة لهذه العلاقة منها ما يأتي:
 - أن لا يكون من موظفي الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.
 - أن لا يحصل على أي مكافأة مالية من الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها، - بخلاف المكافأة التي يحصل عليها مقابل الخدمة في مجلس الإدارة.
 - أن لا يكون أحد أقاربه موظفاً تنفيذياً داخل الشركة أو إحدى الشركات التابعة.
 - أن لا يكون مديراً تنفيذياً في إحدى الشركات التي لها علاقات تجارية مع الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.

وفي حال توافر أحد هذه الأمثلة في عضو لجنة المراجعة لا يعد مستقلاً، إذ ينبغي أن تفصح الشركات عن هذه العلاقة، بشرط أن انضمام هذا العضو إلى لجنة المراجعة سوف يحقق منافع ومزايا من شأنها تفعيل دور اللجنة في الوفاء بمسؤوليته.¹⁶

2. **الخبرة المالية:** إن تعقد الأدوات المالية الحالية، وتعقد هياكل رأس مال الشركات، وظهور صناعات جديدة، والتطبيق لمعايير المحاسبة كلها معاً توضح أهمية وجود أعضاء لجنة مراجعة مؤهلين ذوي دراية مالية بحيث يكون لديهم القدرة على قراءة وفهم القوائم المالية بما في ذلك الميزانية العمومية للشركة، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية.

وفي هذا المجال قام Sarbanes- Oxley Act, of 2002 في الولايات المتحدة بوضع مجموعة من المتطلبات الواجب توافرها في عضو لجنة المراجعة:

- أن يكون مدققاً خارجياً أو محاسباً سابقاً أو حاصلاً على شهادة علمية في مجال المحاسبة والمراجعة.
- لديه دراية كاملة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وبكيفية إعداد القوائم المالية (GAAP)
- لديه خبرة في إجراءات عملية التدقيق التي يقوم بها المدقق الخارجي.¹⁷

3. عدد أعضاء اللجنة: يختلف عدد أعضاء اللجنة من شركة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، وذلك وفقاً لحجم مجلس الإدارة وحجم الشركة وطبيعة نشاطها؛ لكن وبغض النظر عن حجم الشركة ونشاطها ينبغي أن يكون عدد الأعضاء كافياً لتحقيق مزيج من الخبرات والقدرات التي تمكن اللجنة من القيام بالمهام الملقاة عليها وتحقيق أهدافها، مع الأخذ بالحسبان عدم زيادة هذا العدد بصورة قد تحد من اتخاذ القرارات بصورة سريعة وفعالة، وعدم تخفيضه بصورة تحد من أداء اللجنة لأعمالها بكفاءة وفعالية. وقد لوحظ من خلال الدراسات أن العدد الأمثل لأعضاء لجنة المراجعة يتراوح بين ثلاثة وخمسة إلى سبعة أعضاء، وذلك لضمان استقلالية اللجنة، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأستراليا، وأن التشكيل الجيد للجان المراجعة يجب أن يجمع بين الخبرة ومناوبة العضوية لضمان استمرار عنصر الخبرة وتحديث وجهات النظر والآراء.¹⁸

4. الاجتماعات: إن تشكيل لجنة المراجعة لا يعني أن مجلس الإدارة يعتمد فعلاً على لجنة المراجعة في تعزيز مقدرته الرقابية على السلطات الإدارية بالمنشأة، مما يعني أن دورية الاجتماعات تعتبر مقياس غير متقن لنشاط اللجنة فهو لا يعطي أي مؤشر على العمل المنجز خلال هذه الاجتماعات أو على فعالية اللجنة في تحقيق ما هو مطلوب منها، ولكن من المؤكد أن اللجنة التي لا تجتمع أو تجتمع مرة واحدة في العام، فإن فعاليتها الرقابية تكون بعيدة الاحتمال، ولذا فإن الاجتماعات المتعددة للجنة يمكن أن تكون مقياساً جيداً يعكس مجهود أكبر لمراقبة السلطات الإدارية. وعلى ذلك فإن عدد اجتماعات اللجنة أمر يخص اللجنة ذاتها حيث يتقرر وفقاً لظروفها الخاصة، كما يرتبط بحجم الشركة من ناحية أخرى، فكلما زاد حجمها زاد تعقد وظيفة مراقبة السلطات الإدارية مما ينتج عنه زيادة في عمل اللجنة واحتياجها إلى مزيد من الاجتماعات. ومن ناحية التكاليف، فإن مجلس الإدارة الذي يعتمد على لجنة المراجعة في تحقيق بعض مسؤولياته الرقابية لن يمانع في تكبد تكاليف لجنة نشطة تجتمع بانتظام دورياً في حالة شعور المجلس بأن ذلك ضرورياً لمراقبة السلطات الإدارية بالشركة.

وفي ضوء ما سبق فإن أربعة اجتماعات على الأقل خلال العام تعتبر الحد الأدنى المطلوب على النحو التالي:

- اجتماع يخصص لتخطيط أعمال اللجنة حيث تلقى خطة المراجعة الداخلية وخطة المراجعة الخارجية ويكون بعد الانعقاد السنوي للجمعية العامة للمساهمين.
- اجتماع يخصص لمناقشة نتائج أعمال المراجع الخارجي والقوائم المالية السنوية ويكون قبل انعقاد مجلس الإدارة المخصص للموافقة على التقرير السنوي.
- اجتماع خلال العام أو في وقت متأخر من العام لفحص مشاكل التقرير المالي ومتابعة تنفيذ ملاحظات المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين.

- اجتماع يخصص للإعداد للاجتماع السنوي للجمعية العامة للمساهمين.¹⁹

II صلاحيات لجان المراجعة

لا شك أن تحديد صلاحيات وسلطات لجنة المراجعة بصورة تفصيلية وواضحة سوف يمكنها من القيام بأعمالها بكفاءة وفاعلية، الأمر الذي يستوجب منحها الصلاحيات التي تؤهلها للقيام بواجبها وتمكينها من اتخاذ القرارات التي تكفل تحقيق الأداء السليم لكافة أنشطتها.

حيث تستطيع اللجنة الاطلاع على كافة المعلومات والبيانات والتقارير والسجلات والمراسلات، وغير ذلك من الأمور التي ترى اللجنة أهمية الاطلاع عليها، ولها الحق في استدعاء أي موظف في الشركة وطلب أي معلومة منه، ولها أن تستعين بأي طرف خارجي لطلب المشورة سواء كانت قانونية أو فنية أو مالية أو إدارية وكذلك بإمكانها مناقشة المدقق الخارجي والتواصل معه والاستفسار منه عن أي أمر يخص الشركة، وعلى مجلس الإدارة اتخاذ كل الإجراءات التي تكفل للجنة القيام بدورها وتأدية مهامها.

III آليات عمل لجنة المراجعة

من الأهمية وضع خطة متكاملة لتنفيذ آليات ومهام عمل اللجنة بالكفاءة وفاعلية، وذلك من خلال:

- 1 إدراج جميع المهام والمسؤوليات التي ينبغي أن تقوم بأدائها لجنة المراجعة في ميثاق مكتوب ويصادق عليه مجلس الإدارة.
- 2 أن يقوم رئيس اللجنة بعمله على أساس التفريغ الكامل، للتنسيق الدائم بين مجلس الإدارة والإدارات التنفيذية والأعضاء الآخرين.
- 3 أن تعقد اللجنة اجتماعاتها بشكل دوري، كما يمكن أن تعقد اجتماعات أخرى كلما دعت الحاجة لذلك.
- 4 اللجنة لحضور اجتماعاتها من تراه من المديرين أو الموظفين أو غيرهم.
- 5 تقوم اللجنة بتوفير الموارد اللازمة لقيام اللجنة بمهامها وتحمل مسؤولياتها، سواء كانت موارد مالية أم بشرية.
- 6 قيام اللجنة بإصدار تقريراً سنوياً يتم نشره ضمن التقارير السنوية، بحيث يتضمن المهام التي نفذتها فعلاً خلال العام، وكذلك عدد أسماء أعضاء لجنة المراجعة والخبرات العلمية والعملية المتوافرة لديهم، وأيضاً عدد اجتماعات اللجنة أثناء العام ونسبة حضور كل عضو فيها.²⁰

V I أنشطة لجان المراجعة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

إن قيام لجنة المراجعة بمهامها ينحصر في مساعدة مجلس الإدارة على أداء مهامه بكفاءة وفعالية والوفاء بمسؤولياته وتنفيذ مهامه الأساسية وخاصة في مجال النظم المحاسبية، وإعداد التقارير المالية، ودعم أنظمة الرقابة الداخلية، ودعم استقلالية المراجعين

الداخليين الخارجيين، وقد تختلف مهام لجنة المراجعة من دولة إلى أخرى، وقد تتنوع على أساس نوع ودرجة تعقيد حجم الأعمال.

وقد استقر رأي معظم الكتاب وأسفرت الممارسة العملية عن أن المهام الرئيسة للجنة المراجعة تكمن في أربعة مجالات أساسية هي كالآتي:

1- الإشراف والرقابة على التقارير المالية وفحصها.

2- دعم وظيفة المراجعة الخارجية.

3- دعم وظيفة المراجعة الداخلية.

4- دراسة نظم الرقابة الداخلية وتقييمها.

ويضيف حماد مجالين هما:

5- دعم حوكمة الشركات.

6- إدارة المخاطر في الشركات.

وبناء على ما سبق، يمكن عرض النشاطات التي تمارسها لجنة المراجعة، والتي تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، لكل مهمة من مهامها على حدة وفق الآتي :

1 الإشراف والرقابة على التقارير المالية وفحصها: تتمتع لجان المراجعة بدور حاسم في المراقبة والإشراف على نشاطات الشركة المتعلقة بإجراءات إعداد التقارير المالية التي تقع على عاتق الإدارة وتتجلى نشاطاتها في النواحي التالية:

● مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة وتقديرات الإدارة والتأسيس لإجراءات محاسبية فعالة.

● التأكد من أنه تم الإفصاح عن السياسات والمبادئ المحاسبية التي تم اتباعها في إعداد التقارير المالية.

● التأكد من أنه تم الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية لتعرف أثرها في التقارير المالية.

● تقييم سياسات الإفصاح المطبقة في ضوء أهداف التقارير المالية وغاياتها.

● التأكد من كفاية وملاءمة الإفصاح لتحقيق مستوى مرضٍ من المنفعة للتقارير المالية.

● تسوية قضايا الإفصاح المهمة بناءً على رأي مراجع الحسابات الخارجي.

● مناقشة التقارير المالية الربعية والسنوية مع الأطراف المعنية داخل الشركة.

● الحد من خطر التقارير المالية الاحتيالية عن طريق تحديد العوامل التي تقود إلى تقارير مالية احتيالية وتعريفها.

2 دعم وظيفة المراجعة الخارجية: تؤدي لجنة المراجعة دوراً مهماً في تحسين جودة المراجعة الخارجية؛ الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في التقارير المالية، وذلك من خلال دورها في:

● ترشيح وتعيين المراجع الخارجي ذي الخبرة والكفاءة الملائمة.

- تحديد أتعاب المراجع الخارجي.
- مساعدة المراجع الخارجي في أداء مهامه والمحافظة على استقلاله.
- حل النزاعات التي قد تنشأ بين المراجع الخارجي والإدارة.
- تحقيق التنسيق بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي.
- تحديد مجال المراجعة ودراسة ملاحظات المراجع الخارجي وتوصياتها.
- الإشراف على خدمات التأكيد التي يقدمها المراجع الخارجي.
- مناقشة المراجع الخارجي بمدى فعالية السياسات والممارسات المحاسبية المطبقة.

دعم وظيفة المراجعة الداخلية: يرى أغلب الباحثين أنه لا بد من وجود علاقة قوية بين لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية، وذلك بهدف التغلب على مشكلات إعداد التقارير المالية، وزيادة فعالية لجنة المراجعة. لذلك يمكن توضيح النشاطات التي تقوم بها لجنة المراجعة فيما يتعلق بدعم وظيفة المراجعة الداخلية على النحو الآتي:

- فحص نشاطات المراجعة الداخلية ومراجعتها.
- فحص خطط المراجعة الداخلية وموازناتها ووظيفتها.
- فحص نتائج المراجعة الداخلية.
- تقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية.
- المشاركة في تعيين موظفي قسم المراجعة الداخلية وترقيتهم وتغييرهم في ضوء كفاءتهم ومؤهلاتهم.
- المشاركة في تحديد أتعاب موظفي قسم المراجعة الداخلية وتعويضاتهم.
- فحص الإجراءات المتبعة من قبل قسم المراجعة الداخلية في تقييم مخاطر التكنولوجيا ومخاطر الإستراتيجية ومخاطر الأعمال.
- على لجنة المراجعة أن تقر هل من الأفضل للشركة الاستعانة بمصادر خارجية لأداء المراجعة الداخلية؟.

4 دراسة نظم الرقابة الداخلية وتقييمها: أكدت أغلب الدراسات أن من أهم مسؤوليات لجنة المراجعة دورها في فحص نظام الرقابة الداخلية، وهو ما أوصت به لجنة تريداوي (Treadway Committee) وذلك لما توفره من تأكيد معقول بخصوص عدم وجود تحريفات بالقوائم المالية؛ وذلك من خلال دورها الإشرافي على إجراءات فحص نظام الرقابة الداخلية وتقييمه، ويمكن أن نبين أهم النشاطات التي تقوم بها لجنة المراجعة تجاه الرقابة الداخلية:

- تقييم ومناقشة مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية مع كل من إدارة الشركة والمراجع الداخلي والخارجي، الذي من شأنه أن يؤثر في جودة التقارير المالية.
- دراسة ومناقشة خطط الإدارة للتعامل مع نقاط الضعف المهمة، وخططها المتعلقة باتخاذ الإجراءات التصحيحية.

- مناقشة مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة مع كل من الإدارة والمراجع الداخلي والخارجي، وإن دعت الحاجة الاتصال بالمستشار القانوني للشركة.
 - دراسة ومراجعة التقارير الخاصة بتطوير إجراءات العمل والنظم المحاسبية والإجراءات المالية والإدارية وإجراءات المراجعة الداخلية واقتراح التعديلات الواجب إدخالها.
 - العمل على دعم فعالية هيكل الرقابة الداخلية.
- 6 دعم آليات حوكمة الشركات: أصدرت مؤخراً العديد من أسواق المال العالمية مجموعة من القوانين التي تدعو لضرورة الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات والتي يعد تشكيل لجنة المراجعة أحد مبادئها الأساسية والتي تؤدي إلى الحد من التقارير المالية الاحتياطية مما يزيد في ثقة المستثمرين بتلك القوائم؛ وذلك من خلال قيام لجان المراجعة بالنشاطات الآتية:
- الرقابة على أعمال الشركة.
 - الحد من إساءة استخدام مجلس الإدارة لسلطاته.
 - تقييم قرارات مجلس الإدارة جميعها.
 - مشاركة المساهمين في الرقابة على الإدارة.
 - الإشراف على أعمال المراجعة الداخلية والخارجية ومناقشة نتائجها.
 - أن تكون التقارير المالية على مستوى عال من الإفصاح والشفافية والملاءمة لمستخدميها.
 - التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح ينتج عنه قيام الشركة بعقد صفقات أو عقود مع أطراف ذوي العلاقة.
- إدارة المخاطر في الشركات: فضلاً عن النشاطات السابقة التي تقوم بها لجان المراجعة فإنه يقع على عاتقها نشاطات إضافية تتعلق بالإشراف على المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركة؛ وذلك من خلال النقاط الآتية:
- الإشراف على إدارة المخاطر.
 - مساعدة الإدارة في تصميم إستراتيجية إدارة المخاطر تبعاً لأنواع المخاطر المختلفة.
 - تقدير مخاطر الاحتيال في كل مستوى من مستويات الإدارة.
 - المساهمة في فهم المخاطر لاستثمار الفرص وتخفيف حالة عدم التأكد.
 - فهم العلاقة بين إدارة المخاطر ككل والتقارير المالية.
 - تقييم كفاية الرقابة على المخاطر بما فيها المخاطر الخارجية.²¹

رابعاً: واقع الجزائر في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية

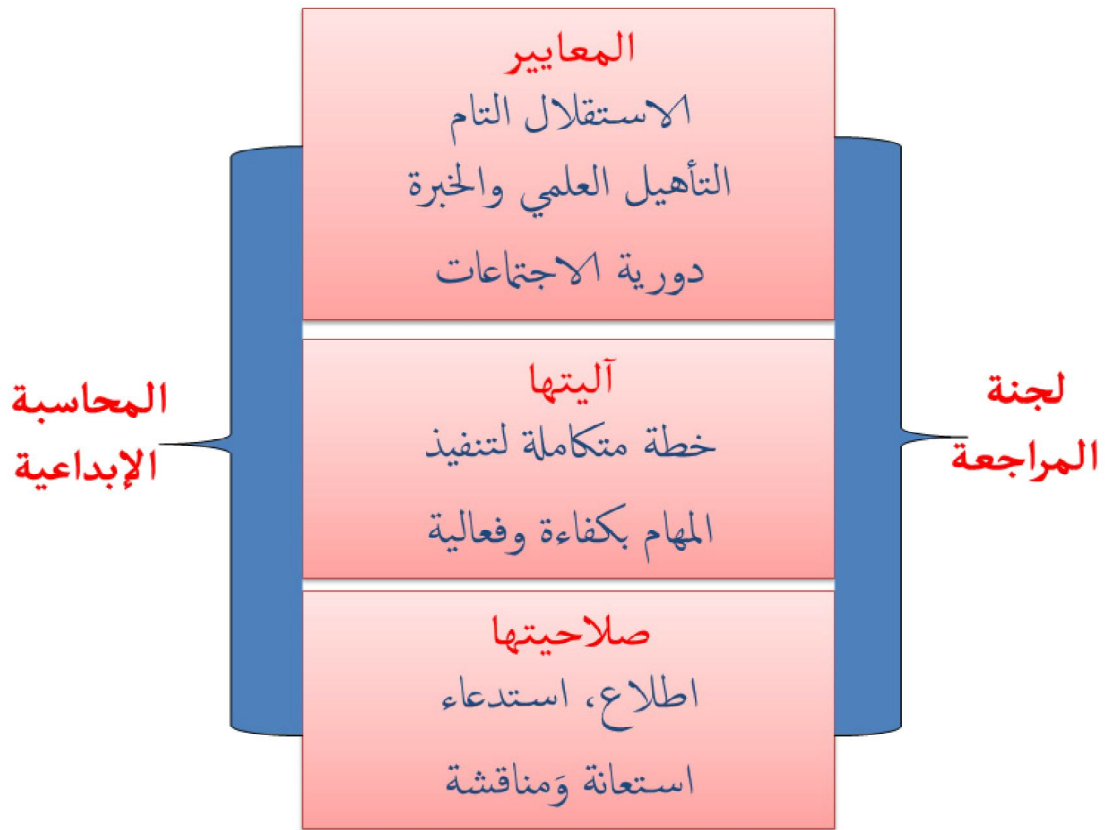
لقد كان من الواجب الضروري على الجزائر أن تواكب التغيرات الحاصلة في المجال الاقتصادي على مستوى المحيط الدولي من جهة، ومن جهة أخرى ظهور بعض مؤشرات الأداء السلبي للمؤسسات الجزائرية خاصة وللإقتصاد الجزائري عامة، كتصنيف الجزائر

ضمن الدول التي يستفحل بها الفساد، فقد صنفت من قبل منظمة الشفافية الدولية في المرتبة 112 من مجموع دول العالم سنة 2011 رغم الإجراءات والتدابير المتخذة؛ مما دفع بالمشروع الجزائري في الشروع في الإصلاحات الاقتصادية قصد مواكبة وتدارك الوضع.

من الإجراءات والتدابير المتخذة إصدار قانون يترجم نصوص الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد عام 2006، إصدار مراسيم تطبيقية تحدد تركيبة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وكيفية تسييرها، إصدار قانون مكافحة غسيل الأموال بتاريخ 05 أبريل 2005، وذلك بعد قضية بنك الخليفة. وقصد تفعيل هذه الإجراءات والتدابير تم إنشاء الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد وهي فرع لمنظمة الشفافية الدولية، والتي أعدت تقارير عن الظاهرة تؤكد الانتشار الواسع لكافة أنواع الفساد الإداري والمالي.

تجلى دعم صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لهذه التدابير والإجراءات من خلال تقديم توجيهات للسلطات العمومية، مما دفع بالدولة إلى تكوين لجنة الحكم الراشد، خاصة وأن الجزائر تعتبر من المبادرين في مشروع النيباد الذي يقضي بخضوع الدول الأعضاء لتقييم دوري فيما يتعلق بالحوكمة. من المؤشرات الدالة على توجه السلطات العمومية الجزائرية نحو مكافحة المحاسبة الإبداعية والفساد المالي بشكل عام ما يلي:

- الانتقال إلى الاقتصاد السوق، مما ووجب على المؤسسة الجزائرية الخضوع للالتزامات الدولية والتي تعتمد على الشفافية والإفصاح في إعداد ونشر القوائم المالية. وهذا ما استدعى مراجعة النظام المحاسبي باعتماد نظام محاسبي ومالي جديد وفقا للمعايير المحاسبية الدولية شرع في العمل به ابتداء من سنة 2010.
- إلزام شركات ذات المسؤولية المحدودة اعتماد مراجع حسابات خارجي يعمل وفق مدونة السلوك والأخلاقيات، بعدما كان هذا الإلزام يخص شركات الأسهم فقط. مع إلزامها بنشر النتائج المحاسبية في قوائم مالية معبرة عن المركز المالي.
- فتح النقاش حول ضرورة تنظيم مهنة المحاسبة بشكل يمنحها حرية واستقلالية أكبر بتمكين المهنيين من تنظيم أنفسهم بعيدا عن محاولات التدخل الحكومي.
- إصلاح المنظومة المصرفية، ومحاولة تعزيز دور الرقابة الداخلية، كخطوة لإلزام البنوك الجزائرية بالعمل وفق مبادئ الحوكمة المصرفية.
- إنشاء بورصة الجزائر بغرض إيجاد بدائل تمويلية.
- مراجعة القانون التجاري بشكل يوضح كيفية إسناد وتوزيع المسؤوليات داخل المؤسسات. فعادة ما تقع إدارة مجموعة كبيرة من المؤسسات على عاتق رئيس مدير عام، وهذا الأسلوب قليل الفعالية فيما يتعلق بالمراقبة والمساءلة، لأن النصوص القانونية تقضي بأن يراقب مجلس الإدارة المدير العام، ويفقد مجلس الإدارة هذا الدور عندما يكون رئيسه هو المدير العام.
- ساهمت هذه الإصلاحات وغيرها من الإصلاحات في تفعيل المؤسسة الجزائرية، وذلك



من خلال الحد من الفساد المالي والإداري المنتشر بشكل كبير. من خلال محاولتها للتحسيس وإخطار المحاسبين والممارسين من مدققين داخليين وخارجيين بخطورة الوضع وبضرورة التقيد بالموثائق المهنية خاصة المتعلقة منها بالجانب الأخلاقي للحد قد الإمكان من الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية.²²

في الأخير يمكن اقتراح إطار عام لتفعيل لجنة المراجعة للحد من آثار المحاسبة الإبداعية في الجزائر للارتقاء بالمهنة وذلك في الشكل التالي:

الخاتمة:

بعد محاولة العرض النظري لماهية كل من المحاسبة الإبداعية وكذلك لجنة المراجعة، ومحاولة إيجاد العلاقة الترابطية بينهما، توصلنا إلى النتائج التالية:

- الفضاء المالي للشركات العملاقة وما نتج عنها من حالات إفلاس وانهيار، دفعت بمجلس الإدارة والمشرعين والباحثين بتوفير آليات مناسبة تحد من الممارسات المحاسبية المضللة.
- وبذلك طرحت فكرة إنشاء وتكوين لجان المراجعة لغرض مساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها المنوط القيام بها بكفاءة وفعالية.

● الكفاءة في الإدارة العليا يعني كفاءة لجنة المراجعة بدون مناقض.

في الأخير نجد القانون رقم 10 - 01 المؤرخ في 16 رجب عم 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010، يحدد بالتفصيل مهام الخبير المحاسبي، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد. رغم كل هذا من حين لآخر نسمع خبر فشل وانحيار وفضائح في مؤسسات اقتصادية خاصة وأشد من ذلك عندما تكون مؤسسة عمومية تمس بسمعة الدولة وطنياً ودولياً؛ وبعد توضيحنا للدور الفعال التي تضيفه لجان المراجعة، يمكن بعث رسالة للمشرعين لإضافتها والدفاع عنها في القانون التجاري، لكي تساهم في شفافية وصدق المعلومة المالية من جهة و في تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من جهة أخرى، وفي تنمية، تتطور وازدهار الاقتصاد الجزائري.

الإحالات والمراجع:

- 1- عماد الأغا (2012)؛ « المحاسبة الإبداعية »؛ مجلة مال وأعمال، الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية؛ جامعة الأزهر؛ العدد الثاني؛ ص 17.
- 2- عماد سليم الأغا؛ « دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية »؛ رسالة ماجستير في المحاسبة؛ كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر - غزة؛ 2011؛ ص 81.
- 3- ليندا حسن نمر الحلبي؛ « دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية »؛ رسالة ماجستير في المحاسبة؛ كلية الدراسات العليا؛ جامعة الشرق الأوسط؛ عمان - الأردن؛ 2009؛ ص 8.
- 4 Oriol Amat and John Blake and Jack Dowds; THE ETHICS OF CREATIVE- ACCOUNTING ; Economics Working Paper ; December 1999 ; P3
- 5 00: 9 2013/12/www.wikipedia.org 05-
- 6- ليندا حسن نمر الحلبي؛ مرجع سابق؛ ص 7 و 9.
- 7 00: 9 2013/12/www.wikipedia.org 05-
- 8- عماد الأغا (2012)؛ مرجع سابق؛ ص 19 و 20.
- 9 - رشا حمادة (2010)؛ « دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية »؛ مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية؛ كلية الاقتصاد؛ جامعة دمشق؛ العدد الثاني؛ ص 99-101.
- 10 22:00 2013/12/http://www.aazs.net/t5695-topic. 04-
- 11 - إيداد سعيد محمود الصوص؛ « مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي (دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين) »؛ رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل؛ كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة؛ 2012؛ ص 31 و 32.
- 12 - حسين أحمد دحدوح (2008)؛ « دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات »؛ مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية؛ كلية الاقتصاد؛ جامعة دمشق؛ العدد

الأول؛ ص-255 256.

- 13 - خنشور جمال وخير الدين جمعة؛ "دور لجان مراجعة الحسابات في تفعيل حوكمة الشركات؛ الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري يومي 06 / 07 ماي 2012؛ مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال؛ جامعة محمد خيضر - بسكرة؛ ص09.
- 14 - إياد سعيد محمود الصوص؛ مرجع سابق؛ ص36 و37.
- 15 - عبد الله علي المنيف و عبد الرحمن إبراهيم الحميد (1998)؛ «مهام لجان مراجعة ومعايير اختيار أعضائها (دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية)»؛ مجلة جامعة الملك عبد العزيز؛ كلية العلوم الإدارية؛ الرياض؛ العدد 11؛ ص46.
- 16 - حسين أحمد دحدوح (2008)؛ مرجع سابق؛ ص259.
- 17 - نبيه توفيق المرعي؛ «دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية»؛ رسالة ماجستير في المحاسبة؛ كلية الدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية؛ جامعة جدارا؛ غزة؛ 2009؛ ص28.
- 18 - حسين أحمد دحدوح (2008)؛ مرجع سابق؛ ص261.
- 19 - عماد وليم تامر؛ «دور لجان المراجعة في تدعيم استقلال المراجع الداخلي في البنوك التجارية»؛ <http://www.aliahmedali.com>
- 20 - إياد سعيد محمود الصوص؛ مرجع سابق؛ ص 45 - 47.
- 21 - رشا حمادة (2010)؛ «دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية»؛ مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية؛ كلية الاقتصاد؛ جامعة دمشق؛ العدد الثاني؛ ص-102 107.
- 22 - عطوي سميرة وبديسي فهيمة (2012)؛ «الحوكمة وقاية من الفساد الإداري والمالي الناتج عن المحاسبة الإبداعية - حالة الشركة الأمريكية لتسويق الكهرباء والغاز الطبيعي (Enron)»؛ مجلة العلوم الإنسانية؛ جامعة محمد خيضر بسكرة؛ العدد 28/27؛ ص32 و33.